

# انتكاسة جديدة: حقوق الإنسان في السعودية في عام 2022

تقرير القسط السنوي  
فبراير 2023



✉ Contact@ALQST.ORG ☎ 02073851311 🌐 ALQST.ORG 🐦 @ALQST\_ORG 📘 @ALQST.ORG

📍 Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

ISBN: 978-1-913205-08-9

ISBN ebook: 978-1-913205-09-6

# | المحتويات

4	1. مقدمة
5	2. ملخص تنفيذي
8	3. الإطار القانوني
11	4. الاعتقال التعسفي
13	5. الإفراج وتقييد الحياة بعد ذلك أو مواصلة الاحتجاز بعد انقضاء مدة المحكومية
20	6. سجناء في خطر
24	7. محاكمات جائرة وأحكام قاسية
33	8. استخدام عقوبة الإعدام
36	9. التهجير القسري
40	10. حقوق المرأة
42	11. حقوق المثليين والمثليين ومزدوجي الميول والعابرين جندريًا
43	12. حقوق عديمي الجنسية (البدون)
45	13. حقوق العمال المهاجرين
47	14. الحرب في اليمن
49	15. تطورات دولية متعلقة بالوضع الحقوقي في السعودية
52	16. التوصيات
55	17. التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في 2022

# 1. مقدمة

شهدت حالة حقوق الإنسان تدهورا جديدا في عام 2022 بقمعها وازدراءها من السلطات السعودية. وتواصل النمط المألوف للاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، وبدأت المحاكم السعودية، ابتداءً من منتصف العام بوجه خاص، بإصدار أحكام قاسية بالسجن على نحو غير مسبوق على خلفية النشاط السلمي والمشروع على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعزز مناخ الخوف في المملكة. وزاد استخدام عقوبة الإعدام زيادةً حادةً بعد هدوءٍ ساد خلال فترة كوفيد، بتنفيذ أكبر عملية إعدام جماعي في الآونة الأخيرة (81 رجلا في يومٍ واحدٍ)، وعادت للظهور بصورة كبيرة عمليات الإعدام على خلفية الجنايات غير العنيفة المتعلقة بالمخدرات.

وترافق هذا التصعيد للقمع الذي تمارسه السلطات مع إعادة التأهيل الدبلوماسي لولي عهد السعودية وحاكمها الفعلي محمد بن سلمان. فقد أعرض المجتمع الدولي عنه منذ عام 2018 بسبب دوره التوجيهي في اغتيال الصحفي جمال خاشقجي المدعوم من الدولة.

وقد بدأ هذا الموقف يضعف في عام 2021 عندما أخفق الرئيس الأمريكي جو بايدن في الوفاء بتعهداته بـ"إعادة ضبط" العلاقات الأمريكية السعودية. فأزمة الطاقة التي سببتها حرب روسيا في أوكرانيا في عام 2022 دفعت القادة الغربيين وغيرهم بعد ذلك إلى التخلي عما تبقى لديهم من وازع، والتوجه نحو السعودية للحصول على مزيدٍ من إمدادات النفط. وتحققت عودة محمد بن سلمان بنجاح إلى الساحة الدولية، مع الإفلات من العقاب، بفضل الزيارات التي تمت إلى السعودية، بما فيها الاجتماعات التي عقدها معه رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق بوريjs جونسون في مارس والرئيس بايدن في يوليو، متبوعةً باجتماع في باريس بين ولي العهد والرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون. وفي المقابل، يبدو أن هذا الأمر أجج موجةً جديدةً من القمع الشديد في السعودية، وهو ما حذرت سابقاً منه القسط ونشطاء آخرون ومنظمات حقوقية أخرى.

وعلى ضوء هذه التطورات، وفي الوضع العالمي الحالي الصعب، من المهم بمكان أن يتخذ المجتمع الدولي -السياسيون وكبار رجال الأعمال والمشاهير في عالم الرياضة والترفيه وعموم الناس- الآن وأكثر من أي وقت مضى إجراءات مبدئية حيثما أمكن للدفاع عن حقوق الإنسان ومقاومة الجهود التي تبذلها القيادة السعودية لتبييض سجلها المؤسف.



## 2. ملخص تنفيذي



أصدرت ثلاثة تشريعات جديدة مهمة في السعودية خلال عام 2022، تمثل أحدها في نظام الأحوال الشخصية الأول في تاريخ المملكة، ودخل حيز النفاذ في 18 يونيو ولكنه عزز جوانب من نظام الولاية بدل تفكيكه. وفي الوقت نفسه، لم يُعلن عن أي تقدم بخصوص النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية الموعد المقرر أن يتطرق إلى الجرائم التي لا تحدد الشريعة الإسلامية عقوبات لها. ويظل هناك فراغ قانوني في السعودية بسبب غياب دستور رسمي والعديد من القوانين الأساسية، ويتواصل تقويض كافة الإصلاحات التي تجريها السلطات بسبب القمع المستمر وعدم احترام الحقوق الأساسية وعدم استقلال السلطة القضائية.

وواصلت السلطات السعودية في عام 2022 الاعتقال التعسفي للأشخاص الذين مارسوا سلمية حقهم في حرية التعبير وغيره من الحقوق الأساسية. وبعد أن انتهى الأمر بالعديد من الشخصيات البارزة خلف القضبان، استهدفت الاعتقالات هذا العام مرة أخرى الشباب والشخصيات غير البارزة، وبعض أهالي المعتقلين. وإضافة إلى ذلك، تواترت الأنباء عن أفراد كانوا قد اعتُقلوا في السنوات الماضية. وفي الوقت ذاته، أُخبر أربعة محتجزين من مسلمي الإيغور، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر 13 سنة، بأنهم على وشك الترحيل إلى الصين، مع أنهم ما زالوا على ما يبدو قيد الاحتجاز في السعودية.

وأُفرج عن العشرات من معتقلي الرأي في عام 2022 بعد انقضاء محكوميتهم، ولكن ذلك كان بشروط قاسية شملت عادةً منع السفر والعمل والنشاط على شبكات التواصل الاجتماعي بشكلٍ تعسفي. ويظهر تردي الأوضاع في تواصل الاعتقال التعسفي للعديد من معتقلي الرأي بعد مدة طويلة من انقضاء عقوبتهم الحبسية وتعرضوا بدل ذلك للإخفاء القسري أو أعيد الحكم عليهم بمددٍ أطول.

وشهدنا مرة أخرى في عام 2022 تعريض السلطات السعودية حياة سجناء بعينهم للخطر عن طريق

الإهمال الجسيم وسوء المعاملة المقصود والإخفاء القسري والإهمال الطبي المتعمّد. ويساور القسط القلق بوجه خاصّ إزاء سلامة معتقلي الرأي محمد القحطاني وعيسى النخيفي اللذين كان من المفترض الإفراج عنهما عند انتهاء محكومتهما في أواخر عام 2022، ولكنهما مازالا محتفيين قسريًا في مكان ما داخل نظام السجون. وخاض النخيفي ونشطاء محتجزون آخرون أيضًا إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على المعاملة السيئة.

وخلال العام، ولاسيما ابتداءً من منتصف عام 2022، أصدرت المحاكم السعودية بعض أكثر الأحكام قمعًا على الإطلاق بحق نشطاء سلميين (أو أي شخص آخر) في المملكة، مما يعكس انتكاسة جديدة في مجال حقوق الإنسان في البلاد ويشير إلى مرحلة قمعية جديدة. فعلى سبيل المثال، حُكم في 9 أغسطس على سلمى الشهاب بالسجن لمدة 34 عامًا، تليها 34 عامًا من حظر السفر، بسبب نشر تغريدة عن حقوق المرأة والتعبير عن دعمها لمعتقلي الرأي. وحُكم على ثلاثة أفراد من قبيلة الحويطات بالإعدام بعدما قاوموا سلميا الإخلاء من أجل بناء مشروع مدينة نيوم العملاقة، وصدر الحكم ضد آخرين بأحكام بالسجن تصل إلى 50 عامًا.

وعُظمت أحكام بعض أولئك المدانين على نحو كبير في مرحلة الاستئناف. وبالإضافة إلى حالات مُددت فيها العقوبة قبل إتمام إجراءات الاستئناف وقبل أن تصبح الأحكام نافذة (وهو ما كان توجهًا بارزًا في عام 2022)، كان هناك حالات أخرى غلظت فيها السلطات السعودية بالفعل أحكام المحتجزين الذين اقترب موعد انتهاء محكوميتهم، وبالتالي مدّدت الاحتجاز.

وأعدمت الدولة السعودية 148 شخصًا في عام 2022، أي أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام في عام 2021، بمن فيهم 81 رجلًا كان 41 منهم ينتمون إلى الطائفة الشيعية، في يوم واحد. وعادت للظهور بقوة عمليات الإعدام على خلفية الجنايات المتعلقة بالمخدرات، على الرغم من إعلان سابق عن وقف استخدام عقوبة الإعدام في تلك الجرائم غير العنيفة. وفي الوقت ذاته، صدر مزيد من أحكام الإعدام في الجرائم التي يُزعم أن مرتكبيها قُصّر، مما يهدم ادعاء السلطات وقف استخدام عقوبة الإعدام على الأحداث.

وواصلت السلطات السعودية مصادرة الأراضي المخصصة للمشاريع الإنمائية الحكومية بصورة غير قانونية وهدم الممتلكات العقارية وتهجير السكان قسريًا، ولاسيما في جدة. وأظهر استبيان أعدته القسط التأثير المدمر لتلك الإجراءات المتخذة دون إجراء مشاورات عامة وفي الغالب دون إخطار أو تعويض. وشنت السلطات أيضًا حملة استثنائية من المتابعات القضائية ضد أفراد من قبيلة الحويطات الذين احتجوا في وقت سابق على ذلك التعامل.

وفي 8 مارس 2022، سنت السعودية نظام الأحوال الشخصية لأول مرة. ففي غياب أي قانون أسرة في السابق، كانت الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة تخضع بالكامل لتقدير القضاة الذين كثر تمييزهم الشديد ضد النساء. ومع ذلك، يساعد النظام الجديد على تقنين العديد من خصائص نظام الولاية القمعي بدل حظرها، لكي تستمر النساء في الخضوع لسيطرة الذكور. وفي شهر أغسطس، أثار اعتداء رجال أمن على

شابات في دار للأيتام في خميس مشيط في محافظة عسير، تساؤلات جديدة حول الأوضاع المعيشية وجودة الرعاية التي يتلقاها الأطفال، ولاسيما الفتيات والشابات، في نظام الرعاية الاجتماعية السعودي.

وفي السعودية، مازالت المثليات والمثليون ومزدوجو الميول والعابرون والعابرات (مجتمع الميم) يواجهون التمييز والوصم، فهم عرضة لخطر السجن وحتى الإعدام لتعبيرهم عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية. وعلّق مشاهير عالميون دُعاوا إلى المملكة في مناسبات عديدة على غياب حقوق مجتمع الميم في السعودية.

وما زال العدد الكبير من عديمي الجنسية في السعودية، المعروفين باسم "البدون" (أي بدون جنسية) يكافحون ويعانون من صعوبات في كافة مناحي حياتهم، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والعمل والحياة العائلية.

وظل العمال المهاجرون والعاملات المنزليات بوجهٍ خاصٍّ، يعانون من إساءة المعاملة المعتادة بموجب نظام الكفالة السيء الصيت في المملكة.

وعلى الرغم من الهدنة المُرحَّب بها التي كانت ترعاها الأمم المتحدة والتي امتدت من أبريل إلى أكتوبر، استمرت الأطراف المتحاربة في اليمن بارتكاب انتهاكات خطيرة، وما زالت الأزمة الإنسانية المستمرة هناك ضمن الأسوأ في العالم. وفي الوقت ذاته، واصلت الحكومات الغربية إمداد التحالف الذي تقوده السعودية بالدعم العسكري والعناد، ووافقت إدارة بايدن في أغسطس 2022 على بيع 300 صاروخ أرض جو أمريكي بقيمة 3,05 مليار دولار للسعودية.

وعلى الساحة الدولية، أُعيد تأهيل ولي العهد محمد بن سلمان على نحو خطير في عام 2022 وسُمح له ببقاء بعدد من قادة العالم، بمن فيهم الرئيس الأمريكي جو بايدن، مع تحول الأولويات في ضوء حرب روسيا في أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة. وجعلت هذه التطورات الجهود المبذولة لضمان المساءلة أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وفي الوقت ذاته، واصلت السلطات السعودية في عام 2022 استراتيجية العلاقات العامة المكثفة المُتبعة سابقاً من خلال الاستثمار بشكلٍ كبيرٍ في الفعاليات الرياضية والموسيقية الدولية، مما أدى إلى ظهور دعوات موجهةٍ إلى مشاهير العالم المشاركين لدعموا حقوق الإنسان في المملكة.

ويختتم تقرير القسط السنوي بقائمةٍ من التوصيات الموجهة إلى كلّ من السلطات السعودية والمجتمع الدولي، وجدولٍ زمنيٍّ للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية في عام 2022.

### 3. الإطار القانوني



أصدرت ثلاثة تشريعات جديدة مهمة في السعودية خلال عام 2022. وسّدت المملكة لأول مرة في تاريخها نظام الأحوال الشخصية في مارس 2022، ودخل حيز النفاذ في 18 يونيو (انظر الفصل 10، حقوق المرأة، [الصفحة 40](#)). واعتمد نظام المعاملات المدنية، الذي يروم تنظيم العلاقات القانونية الخاصة في غياب مدونة مدنية، في مايو 2022، ودخل نظام الإثبات حيز النفاذ في يوليو بهدف "الحد من الاختلاف في المحاكم". وفي الوقت ذاته، كان من المنتظر أيضا إقرار نظام جزائي للعقوبات التعزيرية، الذي سيكون أول نظام جزائي مكتوب في البلاد يتطرق إلى جرائم لم تُحدد عقوباتها في الشريعة، ولكنه لم يُسنّ بعد. وفي فصل الصيف، نُشر على شبكة الإنترنت ما زعم أنه نسخة لمشروع نظام العقوبات، ولكن وزارة الإعلام [نفت](#) صحته ولم يُعلن عن أي تقدم في هذا الصدد.

وقد وُعد بإقرار الأنظمة الأربعة الجديدة في فبراير 2021 عندما أعلن ولي العهد محمد بن سلمان أن السعودية ستسنّ قوانين جديدة وتراجع القوانين المعتمدة بحلول نهاية تلك السنة بهدف "تطوير المنظومة التشريعية في المملكة"، وبغض النظر عن عدم ظهور النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية بعد، وكون نظام الأحوال الشخصية مخيبا جدا للأمال فيما يتعلق بحقوق المرأة، فقد قوّض القمع المستمر وعدم احترام الحقوق الأساسية وعدم استقلال القضاء كافة إصلاحات السلطات بصورة كبيرة.

#### غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغا قانونيا

تزعّم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة. ولكن الدولة لا تقيم دستورا والنظام الأساسي للحكم لا يعوض عنه، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، وليس في تشريعات الدولة نظاما جنائي، والمنصوص عليه من تشريعات تفسيره خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح

لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثر رجعي ودون سند قانوني موضوع نصًا، وينبغي أن يتطرق النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، عند سنه، لهذه المشكلة الكبيرة.

إن غياب النظام الجنائي يضيف ضبابية على عملية تطبيق القانون، ويعد تجاوزًا للمادة 11 من [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#) التي تنص على أنه "لا يُدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكّل جرماً بمقتضى القانون الوطني"، ولسد هذا الفراغ النظامي، تستخدم السلطات أنظمة استثنائية - ناقشها أدناه - تسمح بتفسير فضفاض جدًا للجرائم.

## نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

في 1 نوفمبر 2017 وضع [نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله](#) (نظام مكافحة الإرهاب) قيد التنفيذ كبديل أسوأ وأشدّ قمعية من سابقه نظام مكافحة الإرهاب لعام 2014، فالنظام الجديد يعرف الإرهاب تعريفاً فضفاضاً لا يشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل ويشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل "الإخلال بالنظام العام" و "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" و "تعريض وحدتها الوطنية للخطر"، وهو يعاقب "كل من وصف - صورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" بالسجن لمدة بين 5 و10 سنوات. يستخدم هذا النظام لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

ولا يكرس نظام مكافحة جرائم الإرهاب المُعدّل ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يومًا "إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك"، ويمنح المحكمة الجزائية المتخصصة صلاحية تمديد مدة التوقيف - بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي - إلى أجل غير مسمى، وهذا الانتهاك الصريح لضمانات المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به من الزيارات والتواصل مع ذويه فقط بل حتى من الاستشارة القانونية، ويخرج الأفراد من حماية القانون ويمكن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي يعد بحد ذاته شكلاً من أشكال التعذيب، ما يفاقم من عُرضة الأفراد الموقوفين على خلفية نظام مكافحة الإرهاب للتعذيب.

## نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حرية التعبير متاحة في السعودية قبل [نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية](#) لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخياً للقمع ومن ثم التقييد [بنظام المطبوعات والنشر](#) لعام 2000، الذي جرى تحديثه في عام 2003، لكن النظام الجديد وفر إطاراً قانونياً جديداً لقمع حرية التعبير على الإنترنت، ومواده الفضفاضة تستخدم لاتهام الأفراد ومحاكمتهم لتعبيرهم السلمي عن آرائهم بنشرها على مواقع الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي.



فعلى سبيل المثال، تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" وتعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي.

## نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

أقرت السلطات [بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية](#) في شهر ديسمبر 2015 ودخل حيز التنفيذ رسميًا في شهر مارس 2016، فكان أول لائحة نظامية تصرح بتأسيس منظمات المجتمع المدني وتنظيمها، وذلك رغم سماح السلطات السعودية الفعلي لنشاط الجمعيات الخيرية تحت رقابة السلطات.

لكن هذا النظام لم يفتح هذا المجال لتأسيس منظمات المجتمع المدني كاملة الاستقلالية بل فرض قيودًا صارمة عليها وعلى تنظيمها، فتماشيًا مع النهج العام كانت مواد هذا النظام فضفاضة واستخدمتها السلطات لرفض إصدار التراخيص لمنظمات المجتمع المدني، فمن موانع العمل "التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" أو "مخالفة النظام العام" أو "التنافي مع الآداب العامة" أو "الإخلال بالوحدة الوطنية"، ما يدرجه في صف الأنظمة المقيّدة للحريات، فلا نصّه ولا لائحته التنظيمية تصرّح بترخيص إنشاء منظمات حقوق الإنسان، خلافًا للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصًا.

ويضاف على ذلك أن النظام يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبية من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تدخل حكوميّ مفرط في شؤونها الداخلية.

## الالتزامات الدولية

تعهدت السعودية بالتزامات دولية وعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمت المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى [الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة](#)، و**اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)**، و**الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**، و**اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، وكذلك [اتفاقية حقوق الطفل](#) وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختيارية.

وبذلك تعهدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج موادها وضمّاناتها القانونية في الأنظمة المحلية، ولكن عند مراجعة اللجان المعنية بهذه الاتفاقيات السعودية، كجزء من مهمتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرر انتقادها السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبية الالتزامات التي تنص عليها.

## 4. الاعتقال التعسفي



واصلت السلطات السعودية في عام 2022 الاعتقال التعسفي للأشخاص الذين مارسوا بسلمية حقهم في حرية التعبير وغيره من الحقوق الأساسية. وبعد أن انتهى الأمر بالعديد من الشخصيات البارزة خلف القضبان، استهدفت الاعتقالات هذا العام مرة أخرى الشباب والشخصيات غير البارزة مثل **عبد الله الدريبي** الذي اعتُقل واختفى قسريا في 15 مايو 2022، ففي 14 مايو، اقتحمت عناصر من رئاسة أمن الدولة السعودية منزل الدريبي وصادروا أجهزته قبل استدعائه للتحقيق في اليوم التالي، ولم يرد خبرٌ عنه منذ ذلك الحين.

ويُعتقل أحيانا أفراد عائلة المعتقل، ففي يوليو 2022، اعتقلت السلطات السعودية ابن الداعية سليمان الدويش، المختفي قسريا منذ عام 2016، مالك الدويش. واعتُقل كلٌّ من أخويه عبد الوهاب وعبد الرحمن في عام 2021 انتقامًا من علاقتهما بأبيهما ومناصرتهما له (انظر [الصفحة 23](#)). ولم يرد أي خبرٍ عن مالك لعدة أسابيع، إلى حين الإفراج عنه في أوائل شهر سبتمبر. وبعد أقل من شهرٍ على إطلاق سراح مالك، أُعيد اعتقاله ولم ترد أي معلومات عنه منذ ذلك التاريخ.

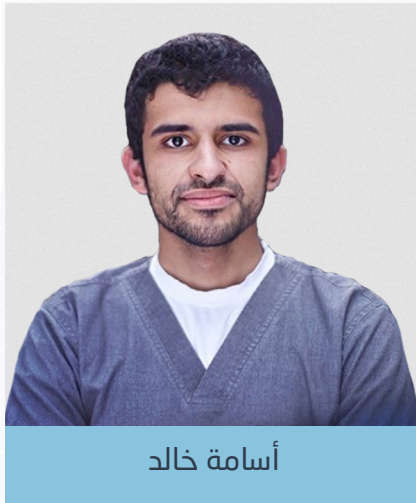
وتواترت الأنباء في عام 2022 عن أفراد كانوا قد اعتُقلوا في السنوات الماضية. وعلمت القسط باعتقال الناشطة **نجوى الحميد** بتاريخ 16 مايو 2021 خلال موجة اعتقالات لنشطاء ومدونين شباب على إثر تغريدات سلمية داعمة لحقوق الإنسان. وقد استُدعيت للتحقيق عدة مرات قبل اعتقالها الأخير، واحتُجزت في إحدى المرات لمدة أسبوعين. وخلال العام، عُلِمَت القسط أيضا باعتقال السلطات السعودية للمهندس **محمود عبد الباقي** في نوفمبر 2021، والموظف في شركة الاتصالات السعودية (STC) **عثمان عبد العزيز** في يناير 2022، ويبدو أن تلك الاعتقالات مرتبطة بتعبيرهما السلمي عن آرائهما. وإضافةً إلى ذلك، ظهرت أنباء عن العديد من الأفراد المعتقلين في السنوات الأخيرة صدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن، بمن فيهم **سلمى الشهاب** و**نورة سعيد القحطاني** و**أسامة خالد** و**سعد إبراهيم الماضي** و**عبد الله جيلان** (انظر الفصل 7، محاكمات جائرة وأحكام قاسية، [الصفحة 25](#)).

ويواجه بعض أولئك المعتقلين خطر الترحيل؛ ففي يناير 2022، أخبر مسؤول سعودي مسلمين من الإيفور، وهما **حمد الله عبد الولي ونور محمد روزي**، بأنهما على وشك ترحيلهما قسريا إلى الصين حيث يواجهان خطر التعذيب أو الإخفاء القسري. وقد **اعتُقل** الرجلان في نوفمبر 2020 أثناء تأديتهما لشعائر العمرة والحج في السعودية؛ وبعد مرور عامين، لم يُقدّم بعد أي تفسير بخصوص اعتقالهما. وفي الوقت نفسه، اعتُقلت أيضا زوجة نور محمد السابقة، السيدة Abula Buheliqiemu، رفقة ابنتها البالغة من العمر 13 سنة في 31 مارس 2022 وأُخبرت بأنهما سترحلان. ويبدو أن عمليات الترحيل لم تتم بعد وأنهم مازالوا قيد الاحتجاز في السعودية.

وفي الوقت نفسه، يواجه في كثير من الأحيان الأفراد المجبرون على الهروب من السعودية وطلب اللجوء في الخارج خطر ترحيلهم وإعادةهم إلى البلاد، مثل الناشط السعودي **عبد الرحمن الخالدي** الذي كان مجبرا على مغادرة السعودية في عام 2013 بسبب نشاطه السلمي على شبكة الإنترنت. وبعد اغتراب الخالدي لمدة ثماني سنوات في تركيا، غادر وطلب اللجوء في بلغاريا بتاريخ 23 أكتوبر 2021؛ واعتُقل بعد يومين. بعد ذلك، رُفض طلب لجوئه بناءً على تقييم خاطئ بأن السعودية اتخذت "إجراءات لتحقيق الديمقراطية في المجتمع"، مازال طلب الطعن قيد النظر ولكنه يبقى معرضا لخطر الترحيل إلى المملكة، حيث يُحتمل أن تكون حالته وسلامته عرضة للخطر.



سلمى الشهاب



أسامة خالد



عبد الله جيلان

## 5. الإفراج وتقييد الحياة بعد ذلك أو مواصلة الاحتجاز بعد انقضاء مدة المحكومية



أُفرج عن العشرات من معتقلي الرأي في عام 2022 بعد انقضاء محكوميتهم، ولكن ذلك كان بشروط قاسية شملت عادةً منع السفر والعمل والنشاط على شبكات التواصل الاجتماعي بشكلٍ تعسفيٍّ. ويُضاف عددهم إلى قائمة الأفراد المُفرج عنهم إفراجاً مشروطاً في السنوات الماضية والذين مازالوا يواجهون قيوداً قاسية. ويظهر تردي الأوضاع في تواصل الاعتقال التعسفي للعديد من معتقلي الرأي بعد مدة طويلة من انقضاء عقوبتهم الحبسية وتعرضهم بدل ذلك للإخفاء القسري أو الحكم عليهم مجدداً بمدد أطول. وأُطلق سراح بعضهم في نهاية المطاف، بينما استمر احتجاز آخرين أو واجهوا أحكاماً جديدة بمدد أطول. [ملاحظة: تركز أحكام السجن في السعودية على التقويم الهجري الذي يكون فيه عدد أيام السنة أقل من التقويم الميلادي بحوالي 11 يوماً].

### إخلاء سبيل السجناء بعد إتمام عقوبات حبسية جائرة

في 11 مارس 2022، أُخلي سبيل المدون السعودي **رائف بدوي** بعد عدة أيام من انقضاء مدة سجنه المحددة في 10 سنوات بسبب كتاباته. واحتُجز منذ يونيو 2012 ومازال يخضع لحظر السفر لمدة 10 سنوات. وفي أبريل، أُخلي سبيل الكاتب **محمد الخويلدي** بعد ما يقارب ست سنوات من السجن عقب اعتقاله في 23 يونيو 2016، ومازال يخضع أيضاً لحظر السفر. وفي 23 يوليو، أخلت السلطات السعودية سبيل الناشط والكاتب في مجال حقوق الإنسان **نذير الماجد** الذي كان معتقلاً منذ يناير 2017 وقضى عقوبته السجنية لمدة سبع سنوات. ويخضع حالياً لحظر السفر لمدة سبع سنوات. وفي 25 ديسمبر، أُخلي سبيل الصحفي والكاتب **خالد العلقمي** بعد إنهائه عقوبته السجنية، واعتُقل في 12 سبتمبر 2017. وسُجن كل أولئك الأفراد بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير.

وفي الآونة الأخيرة، أُخلي سبيل المدافع عن حقوق الإنسان والعضو في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) **عبد الكريم الخضر** في 7 يناير 2023 بعد انقضاء مدة محكوميته؛ وقد اعتُقل في أبريل 2013 وصدر حكمٌ ضده بالسجن لمدة عشر سنوات إثر عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. ويخضع حاليًا لحظر السفر لمدة عشر سنوات. وأُخلي سبيل رفيقه العضو في جمعية حسم **عبد الرحمن الحامد** في 9 يناير عقب انقضاء مدة محكوميته بعدما اعتُقل في عام 2014 وصدر حكمٌ ضده بالسجن لمدة تسع سنوات إثر نشاطه السلمي. ويخضع حاليًا لحظر السفر لمدة تسع سنوات.



رائف بدوي



نذير الماجد



عبد الكريم الخضر

## جمعية حسم

أسست جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) في أكتوبر 2009 بهدف تكريس حقوق الإنسان المدنية والسياسية لكافة المواطنين في السعودية، ودعت سلمياً لتأسيس ملكية دستورية في البلاد مع برلمان منتخب كامل الصلاحيات وقضاء مستقل يضمن حقوق المحاكمة العادلة، ووثقت الجمعية انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة وساعدت الضحايا على تقديم شكاوى قانونية ضد المسؤولين المتورطين فيها وشاركت معلومات مع منظمات غير حكومية دولية ومع إجراءات الأمم المتحدة المعنية.

لم تكتف السلطات السعودية برفض التصريح للجمعية، بل قامت بحظرها كمنظمة رسمياً سنة 2013، وأحالت كافة أعضائها الأحد عشر للمحاكمة، حيث تعرضوا للمضايقات والممارسات العقابية بسبب نشاطهم الحقوقي وتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.



وفي 2 فبراير 2022، أُخلي سبيل **داوود المرهون** عقب انقضاء مدة محكوميته بعدما كان محتجزاً منذ عام 2012 على إثر مشاركته في احتجاجاتٍ عندما كان قاصراً. وقد واجه المرهون عقوبة الإعدام قبل أن يُخفّف الحكم الصادر بحقه في عام 2021 إلى السجن لمدة 10 سنوات. وهو ما حدث أيضاً في قضيتي **علي النمر** و**عبد الله الزاهر** اللذين أُطلق سراحهما في أواخر عام 2021. وأدين الثلاثة بسبب ممارسات تدخل في إطار ممارستهم السلمية للحق في حرية التجمع، وما زالوا يخضعون لحظر السفر لمدة 10 سنوات.



داوود المرهون



علي النمر



عبد الله الزاهر

وأخلي سبيل **نعيمه المطرود** في 11 فبراير عقب انقضاء مدة محكوميتها المحددة في ست سنوات، واحتجازها منذ أبريل 2016 على إثر مشاركتها المزعومة أيضاً في الاحتجاجات، ولكنها مازالت تخضع لحظر السفر لمدة ست سنوات. وفي 24 يونيو، أُخلي سبيل **مرتجى قريريص** عقب انقضاء مدة محكوميته بعدما كان محتجزاً منذ عام 2014 حينما كان لا يتجاوز عمره 13 ربيعاً. وكان قريريص يواجه في وقت سابق خطر الإعدام ولكن حُكم عليه فيما بعد بالسجن لمدة ثماني سنوات، بتهم شملت المشاركة في الاحتجاجات في عمر 10 سنوات. ويخضع حالياً لحظر السفر لمدة ثماني سنوات.

ويظهر تردي الأوضاع، وكمثالٍ على قسوة السلطات السعودية، في تواصل الاعتقال التعسفي للعديد من معتقلي الرأي حتى بعد انقضاء مدة محكوميتهم الجائرة. ولا يُعد هذا الأمر ظاهرةً جديدةً في السعودية، مع أنه يخالف التشريعات المحلية للمملكة، فالمادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية تحظر تلك الممارسة.

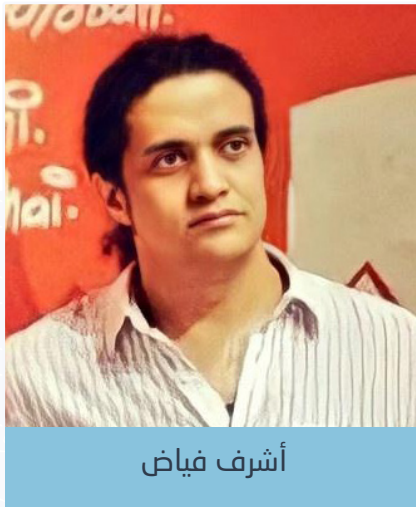
وأخلي سبيل بعض أولئك المحتجزين في نهاية المطاف في 2022 بعد انقضاء مدة محكوميتهم بمدة طويلة. فعلى سبيل المثال، أُخلي سبيل الصحفي **فهد السنيدي** في 3 فبراير 2022 الذي اعتُقل في 11 سبتمبر 2017، بعد عامٍ تقريباً من إتمام محكوميته المحددة في ثلاث سنوات وستة أشهر بتهم متعلقة بحرية التعبير. وأخلي سبيل الناشط في مجال حقوق الإنسان **فهد الفهد** في اليوم نفسه بعد

عام تقريباً من انقضاء مدة محكوميته المحددة في خمس سنوات. واعتُقل الفهد في أبريل 2016 وصدر حكمٌ ضده بتهم متعلقة بنشاطه السلمي تشمل "تحييض الناس ضد ولي العهد من خلال دعوتهم إلى المظاهرات والتجمعات". ويخضع حالياً لحظر السفر لمدة عشر سنوات.

وبالمثل، أطلق أخيراً سراح الشاعر والفنان الفلسطيني **أشرف فياض** في 23 أغسطس 2022 بعدما انقضت مدة محكوميته في أكتوبر 2021. وكان فياض محتجزاً في السعودية منذ يناير 2014 وحُكم عليه بالإعدام لنشره أشعاراً، وهو الحكم الذي خُفف فيما بعد إلى السجن لمدة ثماني سنوات. وما زال في السعودية في وقت نشر هذا التقرير. وأُخلي سبيل القيادي الفلسطيني السابق **محمد الخضري** أخيراً في 19 أكتوبر بعد انقضاء مدة محكوميته في فبراير 2022. واعتُقل الخضري في أبريل 2019 وحُكم عليه في عام 2021 بالسجن لمدة 15 سنة، وخُفّضت هذه المدة في مرحلة الاستئناف لتصبح ست سنوات مع وقف تنفيذ نصف المدة، في سياق محاكمة جماعية تشوبها انتهاكات خطيرة للأصول القانونية. ومع أن الخضري يعاني من وضع صحيّ حرجٍ بسبب إصابته بالسرطان، إلا أن السلطات استمرت في رفض إمداده بالعلاج الطبي اللازم خلال سجنه (انظر الفصل 6، سجناء في خطر، [الصفحة 21](#)). ويوجد حالياً في الأردن رفقة عائلته.



فهد السنيدي



أشرف فياض



محمد الخضري

## سجناء قيد الاحتجاز بعد انقضاء محكومياتهم

ما زال بعض معتقلي الرأي في السعودية قيد الاعتقال التعسفي في وقت نشر هذا التقرير على الرغم من انقضاء محكومياتهم منذ فترة طويلة. فقد [أنهى](#) الصحفيان **أحمد الصويان** و**مسعود الكثيري**، المعتقلان في سبتمبر 2017 خلال حملة قمعية على المعارضين، مدتهما الحبسية المحددة في ثلاث سنوات وثلاث سنوات وستة أشهر على التوالي بناءً على تهم متعلقة بحرية التعبير؛ ومع ذلك، ما زال خلف القضبان بعد مرور أكثر من ستين على تاريخ انقضاء مدة محكوميتهم.

وفي تطوّر مقلقٍ آخر، مُنع بعض المعتقلين الذين من المقرر إخلاء سبيلهم من الاتصال بالعالم الخارجي ومن ثم تعرضوا للإخفاء القسري، من بينهم المدافعان عن حقوق الإنسان **عيسى النخيفي** و**محمد القحطاني**، اللذين انقضت مدة محكومتهما في أكتوبر ونوفمبر 2022 على التوالي (انظر الفصل 6، سجناء في خطر، [الصفحة 21](#)). ويُجهل مصير آخرين كان من المقرر إخلاء سبيلهم، بمن فيهم الناشط الحقوقي عبد العزيز السنيدي الذي انقضت مدة محكوميته في نوفمبر 2022. وفي الوقت نفسه، أُعيدت محاكمة آخرين ينتظرون الإفراج، بمن فيهم **محمد الربيعة** (انظر الفصل 7، محاكمات جائرة وأحكام قاسية، [الصفحة 25](#)).



عيسى النخيفي



عبد العزيز السنيدي



محمد الربيعة

## حظر السفر المستمر

مازال العديد من معتقلي الرأي الذين أخلّوا سبيلهم في السنوات الماضية يواجهون قيوداً مشددة، ولا سيما حظر السفر الذي يمنعهم من مغادرة البلاد. وإضافةً إلى فرض ذلك الحظر على الأفراد بعد الإفراج عنهم، والذي يصدر عادةً في وقت سابق كجزء من الحكم القضائي الصادر بحقهم، واصلت السلطات السعودية في عام 2022 فرض حظر السفر بصورة تعسفية على أهالي المعتقلين أيضاً، ومنعهم أيضاً من مغادرة البلاد في شكل من أشكال العقوبة الجماعية.

## قائمة مختارة لنشطاء وفاعلين سعوديين في المجتمع المدني أُخلي سبيلهم لكنهم محظورون من السفر إلى خارج البلاد

الاسم	الصفة	تاريخ الإفراج	مدة حظر السفر
عصام كوشك	مدافع عن حقوق الإنسان	في أواخر يناير 2021	أربع سنوات
لجين الهذلول	مدافعة عن حقوق الإنسان	10 فبراير 2021	خمس سنوات
علاء برنجي	صحفي	في أواخر فبراير 2021	ثماني سنوات
نسيمة السادة	مدافعة عن حقوق الإنسان	27 يونيو 2021	خمس سنوات
سمر بدوي	مدافعة عن حقوق الإنسان	27 يونيو 2021	خمس سنوات
عبد الرحمن الشميري	أكاديمي	23 سبتمبر 2021	15 سنة
علي النمر	طفل متظاهر	27 أكتوبر 2021	عشر سنوات
عبد الله الزاهر	طفل متظاهر	14 نوفمبر 2021	عشر سنوات
داوود المرهون	طفل متظاهر	2 فبراير 2022	عشر سنوات

عشر سنوات	3 فبراير 2022	مدافع عن حقوق الإنسان	فهد الفهد
ست سنوات	11 فبراير 2022	متظاهرة	نعيمة المطرود
عشر سنوات	11 مارس 2022	مدون	رائف بدوي
ثماني سنوات	24 يونيو 2022	طفل متظاهر	مرتجى قريص
سبع سنوات	23 يوليو 2022	كاتب	نذير الماجد
عشر سنوات	7 يناير 2023	مدافع عن حقوق الإنسان	عبد الكريم الخضر
تسع سنوات	9 يناير 2023	مدافع عن حقوق الإنسان	عبد الرحمن الحامد



## 6. سجناء في خطر



يرى جميع العالقين داخل [نظام السجون](#) السعودية القاسي أن الأوضاع في السجون سيئة للغاية. ويتعرض أيضًا معتقلو الرأي في كثير من الأحيان لمعاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة خلف القضبان. وشهدنا مرة أخرى في عام 2022 تعريض السلطات السعودية حياة سجناء بعينهم للخطر عن طريق الإهمال الجسيم وسوء المعاملة المقصود والإخفاء القسري والإهمال الطبي المتعمد.

### الاعتداء على الصحفيين

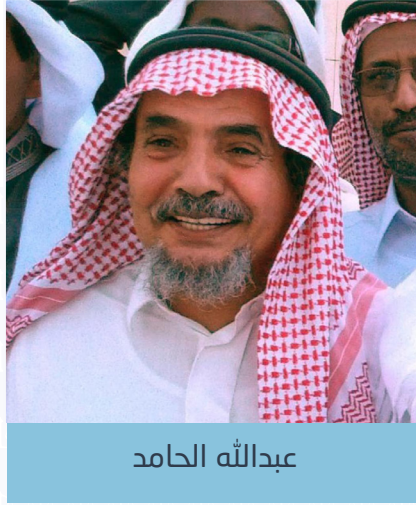
واصلت السلطات السعودية في عام 2022 استهدافها المتعمد والانتقامي بسلامة عدد من معتقلي الرأي الذين بدا أنها تسعى إلى الانتقام منهم. وهو ما تبين مثلاً في مايو 2022 حينما [وضعت](#) إدارة سجن الحائر عمداً بعض معتقلي الرأي بمن فيهم **محمد القحطاني** و**عيسى النخيفي** و**فوزان الحربي** و**محمد الحضيف** في زنزانية خاصة بسجناء يعانون من أمراض نفسية، على الرغم من مطالباتهم بالنقل إلى زنزانية أخرى.

وبعد ذلك، في 26 مايو، اعتدى أحد السجناء المودعين في الزنزانية الخاصة بالمرضى النفسيين على محمد القحطاني بالضرب، قبل أن يتدخل المعتقلون الآخرون لإيقاف الاعتداء وحماية القحطاني. وهذا الاعتداء لم يكن الأول من نوعه؛ ففي عام 2021، سبق أن حاول أحد السجناء غير المستقرين نفسياً إشعال حريق في الزنزانية وقت وجود القحطاني فيها، قبل أن يسارع المعتقلون في الزنزانية إلى السيطرة على الحريق.

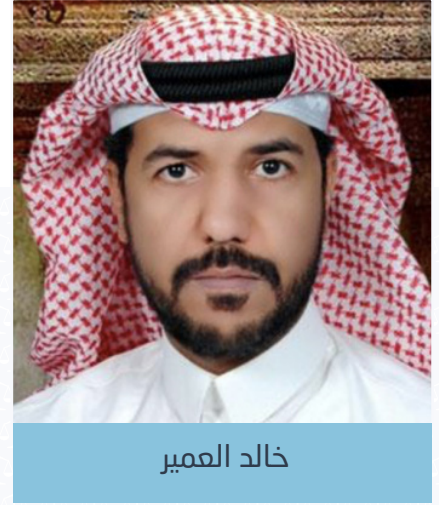
وتشير هذه الحوادث القلق بسبب احتمالية كونها مدبرةً من السلطات السعودية، وذلك استناداً إلى تكرار حوادث مشابهة مثل [الاعتداء](#) الشنيع والقاتل على الراحل **موسى القرني** في سجن ذهبان في جدة في شهر أكتوبر من العام 2021، والإهمال الطبي المتعمد للراحل **عبدالله الحامد** في سجن الحائر مما سبب [وفاته](#) في أبريل 2020، و**وفاة** **زهير شريدة** بسبب كوفيد-19 في مايو 2021، وكذلك [الاعتداء](#) على **خالد العمير** في يوليو 2021.



موسى القرني



عبدالله الحامد



خالد العمير

## حالات الاختفاء القسري

تنتشر حالات الاختفاء القسري الممنهجة في السعودية حيث واصلت السلطات السعودية هذه الممارسة على نحو مكثف في عام 2022 إزاء معتقلي الرأي، بمن فيهم المعتقلون المقرر الإفراج عنهم، فمع أن **محمد القحطاني** أنهى حكوميته المحددة في 10 سنوات بتهم تتعلق بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان في 22 نوفمبر 2022، فقد ظل **مختفياً قسرياً** منذ 24 أكتوبر حتى وقت نشر هذا التقرير. وما فتئت السلطات السعودية تمنعه من التواصل مع أهله وترفض إعطاء أي معلومات عنه أو عن مكان وجوده. وتشبه أسرته في قيام السلطات بذلك انتقاماً منه لتقديمه شكوى بخصوص الاعتداءات المتكررة التي كان يتعرض لها في السجن (على النحو الموضح أعلاه).

وكمثال آخر على تعامل السلطات الانتقامي مع معتقلي الرأي، مازال الناشط المعتقل **عيسى النخيفي** مختفياً قسرياً منذ 15 أكتوبر حتى الآن، وذلك منذ إعلانه خوض إضرابٍ عن الطعام احتجاجاً على عدم إطلاق سراحه بعد انقضاء مدة حبسه المحددة في ست سنوات في سبتمبر 2022. ولم يُسمح لعائلته منذئذٍ بالتواصل معه أو تلقي أي أخبارٍ عن مكان وجوده. ونظراً إلى أن السلطات السعودية أعادت محاكمة معتقلين حاليين مراراً وتكراراً وغلّظت أحكامهم في الآونة الأخيرة، توجد مخاوف من احتمالية أن يتعرض القحطاني والنخيفي على السواء لمزيدٍ من العقوبات القاسية. وهما معرّضان أيضاً أثناء اختفائهما لخطر الانتهاكات الحقوقية المتزايدة مثل التعذيب الجسدي.

وتستخدم السلطات الاختفاء القسري لإسكات النشطاء وغيرهم من المنتقدين، بحيث يشكّل جزءاً من نمطٍ أكبر تتم فيه الاعتقالات التعسفية متبوعةً بمددٍ أقصر أو أطول من الاختفاء القسري قبل أن يظهر الضحايا من جديد ليحاكّموا وقد يختفون بعدها مرةً أخرى. وتدوم أحياناً حالات الاختفاء مدّةً طويلةً جداً، مما يثير مخاوف أكبر على سلامة الضحايا ومصيرهم. فعلى سبيل المثال، اعتقل جهازُ المباحث العامل

في المجال الإنساني **عبد الرحمن السدحان** في مايو 2018 من مقر عمله بمقر الهلال الأحمر السعودي في الرياض واختفى قسرياً لمدة 23 شهراً. ومنذ ظهوره في محكمة الاستئناف في أغسطس 2021، أصبح السدحان مختفياً قسرياً مرة أخرى، بعدما حُكم عليه في أبريل من ذلك العام بالسجن لمدة 20 عامًا على خلفية تعليقات سلمية على تويتر، ورفضت السلطات تواصله مع أهله.

ومن الأمثلة الأخرى اعتقال الداعية **سليمان الدويش** في 22 أبريل 2016 بعد نشر تغريدات على تويتر منتقدة للملك سلمان ومحمد بن سلمان، وتعرض **للتعذيب** الوحشي على يد كبار المسؤولين في سجن غير رسمي في الرياض. وظهر الدويش آخر مرة في يوليو 2018، ولم ترد أي أخبار عنه أو عن صحته أو مكان وجوده منذ ذلك الحين؛ فما زال مختفياً قسرياً.



محمد القحطاني



عبد الرحمن السدحان



سليمان الدويش

## سوء المعاملة والمضايقات المؤدية إلى الإضراب عن الطعام

أفضت أحياناً المضايقات والتخويف الذي تعرض له معتقلو الرأي في السجن في عام 2022، على غرار السنوات الماضية، إلى إضرابهم عن الطعام سواء بصورة فردية أو جماعية للمطالبة بحقوقهم وتحسين ظروفهم. فما بين 17 و30 أبريل، ومرة أخرى من 15 إلى 19 مايو، خاض الناشط الحقوقي **عيسى النخيفي إضراباً عن الطعام** في سجن الحائر احتجاجاً على تأخير إدارة السجن السماح له بالخروج لإتمام بعض المعاملات المصرفية المتعلقة براتبه وتجديد بطاقة هويته انتقاماً منه. ولم تتمكن أسرته من تلقي راتبه لعدة شهور بسبب انتهاء صلاحية بطاقة هويته، فتسببت هذه المماطلة المتعمدة في مصاعب غير ضرورية لزوجته وأبنائه. وخاض النخيفي إضراباً آخر عن الطعام في أكتوبر احتجاجاً على استمرار احتجازه لمدة أسبوعٍ بعد انقضاء مدة محكوميته، على غرار ما قام به المدافع عن حقوق الإنسان **محمد الربيعة** في سبتمبر لأسباب مماثلة.

وخاض **شادلي الحويطي**، أخو عبد الرحيم الحويطي الذي قتله قوات الأمن في عام 2020، إضرابًا عن الطعام في 23 مايو احتجاجًا على سوء المعاملة والحبس الانفرادي. وما زال شادلي والعديد من الأهالي محتجزين منذ فبراير 2020 بسبب رفضهم الإجلاء من بيوتهم من أجل مشروع مدينة نيوم العملاقة. وأُطعم في يونيو بالقوة بواسطة أنبوبي، وهو ما يعد معاملة قاسية وغير إنسانية. (لمزيد من التفاصيل عن الانتهاكات المرتكبة ضد أهالي قبيلة الحويطات، انظر [الصفحة 38](#)).

## الحرمان من العلاج الطبي

تُعرض حياة السجناء في السجون السعودية للخطر دون داعٍ عن طريق الحرمان المتعمّد من العلاج الطبي، مما أدى إلى عدد من الوفيات في السجن خلال الأعوام الماضية، مثل وفاة رمز الدفاع عن حقوق الإنسان في السعودية عبدالله الحامد في أبريل 2020. وفي مارس 2022، [أوقفت](#) السلطات السعودية بصورة تعسفية العلاج الهرموني لسرطان البروستات الذي يتلقاه السجين السياسي **محمد صالح الخضري** البالغ من العمر 85 عامًا، في استخفافٍ فجّ بحياته. ولم يرَ القيادي الفلسطيني السابق استشاريًا متخصصًا ولم يجرِ أي اختبارات أو تقييمات طبية لمدة عامين، على الرغم من المناشدات المتكررة من أسرته نظراً إلى تدهور صحته المستمر. ومع ذلك، استمرت إدارة سجن أبها في تجاهل احتياجاته الطبية ومنعته أيضًا من المكملات الغذائية الصحية التي أحضرها له زواره. وأُخلي سبيل الخضري أخيراً في أكتوبر.

ومنعت السلطات السعودية في أكتوبر أيضاً المدافع الحقوقي المحتجز **وليد أبو الخير** من الحصول على الأدوية وزيارة المستشفى. وواجه أبو الخير بشكل متكرر أشكالاً متعددة من سوء المعاملة في السجن، بما في ذلك الاحتجاز في الحبس الانفرادي، وسبق أن خاض مراراً وتكراراً الإضراب عن الطعام. ويقضي أبو الخير عقوبته السجنية المحددة في 15 عامًا على خلفية نشاطه.

وما زال العديد من معتقلي الرأي الآخرين يعانون من الإهمال الطبي المتعمّد من جانب السلطات، بمن فيهم رجل الدين **محمد الحبيب**. وصحة الحبيب آخذة في التدهور في سجن الدمام بسبب الافتقار للرعاية الصحية الكافية لعرق النسا وآلام الظهر والرأس الحادة التي يعاني منها نتيجة التعذيب الذي تلا اعتقاله في عام 2016. وتمنع السلطات عنه الأدوية الأساسية والوصول إلى الأشعة المقطعية.



## 7. محاكمات جائرة وأحكام قاسية



أصدرت المحاكم السعودية، على مدار السنة، عددًا من الأحكام غير المسبوقة بالسجن لفترات طويلة بحق أفراد يمارسون حقهم في حرية التعبير، وبوجهٍ خاصٍّ اعتبارًا من منتصف عام 2022 تزامنًا مع تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع ولي العهد محمد بن سلمان. ويشتهر النظام القضائي السعودي بما يرتكبه من انتهاكات عنيفة واستخفاف بالضمانات القانونية، ولكن تلك العقوبات الحبسية كانت من بين الأطول على الإطلاق التي حُكم بها على نشطاء سلميين (أو أي شخص آخر) في المملكة. ومن ثم فهي دليل على مرحلة جديدة من القمع وعكست تراجعًا جديدًا في مجال حقوق الإنسان في البلاد.

### موجة من العقوبات الحبسية القاسية على خلفية ممارسة الحق في حرية التعبير

في مطلع عام 2022، أصدرت السلطات السعودية حكمًا بالسجن على المحامي والناشط **متعب بن ظافر العمرى** لمدة سبع سنوات على خلفية نشاطه السلمي الإعلامي والحقوقي. وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة الحكم على العمرى بتهمة "تأليب الرأي العام وانتقاد رموز الدولة" بسبب المطالبات الإصلاحية والانتقادات المقدمة عبر الحساب (Future\_review@) على تويتر. وأدين أيضًا بالتواصل مع جهات خارجية اعتبرتها المحكمة "معادية" في إشارة إلى منظمات حقوقية كالقسط ونشطاء في الخارج مثل مؤسس منظمة القسط يحيى عسيري. وكان العمرى المعتقل في سجن ذهبان منذ العام 2018، قد تعرّض لضروب مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي الشديد، بما في ذلك الضرب والصعق الكهربائي.



## المحاكمات في السعودية

المحاكمات في السعودية لا ترقى للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتشوبها انتهاكات روتينية مثل الحرمان من التمثيل القانوني والحصول على الوثائق القضائية، والتأخير دونما مبرر، وعقد جلسات محاكمة سرية، وهذا الاستهتار بالضمانات القانونية لا تختص به المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أنشئت في 2008 باختصاص في قضايا الإرهاب، بل تشاركها فيه المحاكمات الجزائية العادية.

واعتبارًا من منتصف عام 2022، أصدرت المحاكم السعودية عددًا من الأحكام شديدة القسوة، وهو ما تلا مباشرة إعادة التأهيل الدبلوماسي لولي العهد والحاكم الفعلي محمد بن سلمان، وتُوج ذلك في يوليو بزيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الرياض. وفي 9 أغسطس، **أصدرت** محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكمًا على الناشطة والأكاديمية في مجال حقوق المرأة **سلمى الشهاب** بالسجن لمدة 34 عامًا تليها المدة ذاتها من حظر السفر، على خلفية نشر تفريعات داعمة لحقوق المرأة والدعوة إلى احترام الحقوق الأساسية، وشملت التهم الموجهة إليها "تقديم الإعانة لمن يسعون إلى خلخلة النظام العام" ونشر تفريعات من شأنها "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" في علاقتها بمنشورات على حسابها عُبّرت فيها عن دعمها لمعتقلي الرأي مثل الناشطة في مجال حقوق المرأة **لجين الهذلول**. وشمل الحكم إغلاق حسابها على تويتر وإلغاء رقم هاتفها.

الشهاب، امرأة ذات 34 عامًا، وأمّ لطفلين، وأخصائية صحة الفم والأسنان، وطالبة دكتوراه في جامعة ليدز في بريطانيا، حيث كانت تقيم قبل احتجازها. وقد اعتُقلت في 15 يناير 2021 في أثناء عطلة قضتها في السعودية، لتوضع بعد ذلك في الحبس الانفرادي وتعرض لجلسات تحقيق مطولة لمدة تسعة شهور ونصف الشهر قبل إحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة. وتنتمي الشهاب إلى الأقلية الشيعية المسلمة التي تعاني منذ زمني طويل من قمع السلطات، وقد كان هذا الحكم مستندًا إلى نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية القمعيين، وكلاهما يحتويان على مواد فضفاضة تجرّم حقوقًا مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وذلك بعد حكم أولي مدته ست سنوات أنزل في مارس 2022، أي بعد 14 شهرًا من احتجازها، لتزيد مدة الحكم إثر الاستئناف، مع أنه قابل للاستئناف عند المحكمة العليا.

**وأصدرت** أيضًا محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في 9 أغسطس 2022 حكمًا بالسجن على **نورة القحطاني** لمدة 45 عامًا، تليها 45 عامًا من حظر السفر، وقد اعتُقلت القحطاني، أمّ لخمسة أطفال تبلغ من العمر 49 عامًا، يوم 4 يوليو 2021 وحُكمت عليها المحكمة الجزائية المتخصصة (درجة أولى) في فبراير 2022 بالسجن لمدة 13 سنة، ستليها 13 سنة أخرى من حظر السفر إلى الخارج بعد الإفراج

عنها. وشملت التهم الموجهة إليها في المحاكمة الأولى "التحريض على المشاركة في أنشطة من يسعى إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" و"نشر تفريعات كاذبة ومغرضة على تويتر" و"المطالبة بإطلاق سراح معتقلين". ولكن محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في يوم 9 أغسطس لم تؤيد الأحكام السابقة فحسب، بل أضافت أيضًا تهمةً جديدةً بما فيها "السعي إلى زعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية والإخلال بتماسك المجتمع ونظامه العام". وعلى هذا الأساس، زادت مدة سجن القحطاني إلى 45 عامًا، ستليها 45 عامًا من حظر السفر بعد الإفراج عنها. واستندت مدة 43 سنة إلى مواد مختلفة من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، وسنة واحدة إلى المادة 6 من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، وسنة تعزيرًا.

وفي الشهر ذاته، أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكمًا مغلطًا على الكاتب والمترجم والمبرمج **أسامة خالد**، المعتقل منذ 2020، بالسجن 32 عامًا بتهمة تتعلق بالحق في حرية التعبير، وذلك بعدما صدر بحقه حكم ابتدائي بالسجن لمدة 5 سنوات. وفي 21 أغسطس، حُكم على الطبيب المصري **شلمي شلبي** بالسجن 20 عامًا بتهمة التصويت للرئيس المصري السابق الراحل محمد مرسي. واعتُقل شلمي الذي عمل في وزارة الصحة السعودية من 2006 إلى 2019 في يناير 2020.

وفي سبتمبر 2022، أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكمًا على الممرضة التونسية **مهديّة مرزوقي** بالسجن 15 عامًا بتهمة تتعلق بنشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك إعادة نشر تغريدة ومشاركة منشورات على تويتر وفيسبوك. وحُكم أيضًا في سبتمبر على المدون **داوود العلي** الذي يملك حساب التويتر (@dawood1972) بالسجن 25 عامًا. واعتُقل في ديسمبر 2020 بعد نشره تغريدات انتقد فيها التطبيع مع إسرائيل.

وفي 3 أكتوبر 2022، حُكم على **سعد إبراهيم الماضي** الذي يبلغ من العمر 72 عامًا ويحمل الجنسيين السعودية والأمريكية، بالسجن لمدة 16 سنة وثلاثة أشهر، بالإضافة إلى حظر السفر للمدة ذاتها، بتهمة تشمل "زعزعة أمن الدولة"، ويمكن الطعن في الحكم. واعتُقل الماضي في مطار الملك خالد الدولي بتاريخ 21 نوفمبر 2021.

وفي 10 أكتوبر 2022، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكامًا بالسجن تتراوح ما بين 10 و18 سنة بحق عشرة مواطنين مصريين ينتمون إلى جمعيات مدنية نوبية في السعودية، بسبب تنظيم احتفالية سلمية. واعتُقل الأفراد العشرة في يوليو 2020، بمن فيهم **عادل سيد إبراهيم فقير**، رئيس الجالية النوبية الحالي في الرياض ومقيم في السعودية منذ مدة طويلة، و**فرج الله أحمد يوسف**، الرئيس السابق للجالية النوبية في الرياض، في سياق تنظيم فعاليات في الرياض احتفالًا بذكرى حرب أكتوبر 1973. ووُضعوا في الحبس الانفرادي إلى غاية شهر سبتمبر من العام 2020، واحتُجزوا بصورة تعسفية لأكثر من عام دون إحالتهم إلى المحكمة، قبل عرضهم على المحكمة في نهاية المطاف في نوفمبر 2021. وعُقدت العديد من جلسات المحاكمة على مدار عام 2022 وصدر الحكم في شهر أكتوبر، وهو قابل للطعن.

وفي نوفمبر، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا على **عبد الله جيلان** بالسجن 10 سنوات وحظر

السفر للمدة نفسها. واعتقلت قوات أمن الدولة بالقوة جيلان، المتخرج من جامعة ويست تشيستر في الولايات المتحدة، يوم 21 مايو 2021 حال عودته من الولايات المتحدة إلى السعودية. وكان جيلان يعبر عن مناصرته للحريات الأساسية في السعودية عبر حساب وهمي في تويتر. وقد تعرض للتعذيب أثناء التحقيق بوسائل منها استخدام العصا الكهربائية، وحُرم من التواصل مع عائلته ومع العالم الخارجي.

وحُكم على ثلاثة أفراد من قبيلة الحويطات بالإعدام بعدما قاوموا سلمياً الإخلاء من أجل بناء مشروع مدينة نيوم العملاقة، وصدرت أحكام ضد آخرين بالسجن لمدد تصل إلى 50 عامًا (انظر الفصل 9، التهجير القسري، [الصفحة 37](#)).

### قائمة مختارة لمعتقلي رأي سعودي يقضون عقوبات سجن مطولة

الاسم	الصفة	تاريخ الإفراج	مدة حظر السفر
محمد القحطاني	مدافع عن حقوق الإنسان	9 مارس 2013	10 سنوات
وجدي الفزاوي	صحفي	1 أغسطس 2012	12 سنة
فاضل المناسف	مدون وناشط في مجال حقوق الإنسان	2 أكتوبر 2011	14 سنة
محمد الحبيب	رجل دين	8 يوليو 2016	12 سنة
عيسى الحامد	مدافع عن حقوق الإنسان	16 سبتمبر 2017	11 سنة
إسراء الغمغام	ناشطة	ديسمبر 2015	13 سنة
وليد أبو الخير	مدافع عن حقوق الإنسان	15 أبريل 2014	15 سنة

عبد الله جيلان	خريج جامعي	12 مايو 2021	10 سنوات
عصام الزامل	اقتصادي	12 سبتمبر 2017	15 سنة
موسى الهاشم	متظاهر	6 ديسمبر 2015	17 سنة
عادل سيد إبراهيم فقير	رئيس الجالية النوبية في الرياض	14 يوليو 2020	14 سنة
محمد العتيبي	مدافع عن حقوق الإنسان	24 مايو 2017	17 سنة
محمد الربيعة	مدافع عن حقوق الإنسان	15 مايو 2018	17 سنة
سعد إبراهيم الماضي	مواطن أمريكي سعودي ينشر انتقاداته على تويتر	21 نوفمبر 2021	16 سنة وثلاثة أشهر
عبد الرحمن فرحانة	صحفي أردني	22 فبراير 2019	19 سنة
عبد الرحمن السدحان	عامل في المجال الإنساني	12 مارس 2018	20 سنة
سعود الهاشمي	أكاديمي	2 فبراير 2007	30 سنة
أسامة خالد	كاتب ومترجم ومبرمج	2020	32 سنة

سلمى الشهاب	أكاديمية وناشطة في مجال حقوق المرأة	15 يناير 2021	34 سنة
نورة سعيد القحطاني	أم وربة بيت سعودية	4 يوليو 2021	45 سنة

## تفليظ الأحكام في الاستئناف قبيل موعد الإفراج

غلّظت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة أو المحكمة العليا العديد من الأحكام بصورة كبيرة في مرحلة الاستئناف في عام 2022، وهو ما يشكل توجهًا متزايدًا من المحتمل بشكل واضح أن يمنع المحتجزين ظلمًا من الطعن في الإدانات الجائرة. وبالإضافة إلى حالات مُددت فيها العقوبة قبل إتمام إجراءات الاستئناف وقبل أن تصبح الأحكام نافذة (وهو ما كان توجهًا بارزًا في عام 2022)، كان هناك حالات أخرى غلّظت فيها السلطات السعودية أحكام المحتجزين الذين يقضون بالفعل العقوبة واقترب موعد انتهاء محكوميتهم، وبالتالي مدّدت الاحتجاز. وفي منتصف عام 2022، غلّظت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق الناشطة الحقوقية **إسراء الغمغام** بالسجن من ثماني سنوات إلى 13 سنة. وبالمثل، غلّظ الحكم الابتدائي بالسجن 5 سنوات الذي صدر بحق الداعية **خالد العودة** المعتقل في سبتمبر 2017 بعد نشر تغريدة عن أخيه، الداعية سلمان العودة، وهي المدة التي كان من المنتظر أن تنقضي في يوليو 2022. وغلّظ الحكم الصادر بحق المدون **عبد العزيز العودة** الذي اعتُقل في سبتمبر 2019 بعد نشره تغريدات عبر حسابه على تويتر بالسجن من خمس سنوات (مع وقف تنفيذ نصف المدة) إلى خمس سنوات (نافذة).



إسراء الغمغام



خالد العودة



عبد العزيز العودة



وفي أواخر شهر سبتمبر من العام 2022، قبلت المحكمة العليا طلبا تقدّم به الادعاء العام [لإعادة محاكمة](#) الناشط الحقوقي **محمد الربيعة**، مما يعني إعادة قضيته إلى المحكمة الجزائية المتخصصة رغم إنهائه مؤخرًا محكوميته. وفي مطلع شهر ديسمبر، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا عليه بالسجن لمدة 17 عامًا. واعتُقل الربيعة يوم 15 مايو 2018، خلال موجة اعتقالات طالت المدافعات عن حقوق المرأة بمن فيهن **لجين الهذلول** و**عزيزة اليوسف**، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة يوم 20 أبريل 2021 بحقه حكمًا بالسجن لمدة ست سنوات ونصف السنة اعتبارًا من تاريخ اعتقاله، منهما سنتين مع وقف التنفيذ، بتهمة متعلقة بنشاطه السلمي ودفاعه عن حقوق المرأة. وهو ما يعني أنه كان ينبغي إخلاء سبيله في سبتمبر 2022. وتعرض أيضًا للتعذيب الوحشي أثناء سجنه.

وفي وقت سابق من هذا العام، [حُكم](#) على **عبد الرحمن الدويش**، نجل الداعية المختفي سليمان الدويش، بالسجن لمدة سنتين على خلفية استفساره عن مصير والده. وأيدت محكمة الاستئناف في 3 فبراير الحكم الابتدائي الذي أصدرته المحكمة الجزائية بطريقة سرية في 9 ديسمبر 2021. واعتُقل عبد الرحمن بعدما بعث رسالة نصية إلى بدر العساكر، مدير مكتب ولي العهد محمد بن سلمان، يسأل فيها عن والده سليمان الذي أخفته السلطات قسريًا منذ عام 2016. واعتُقل عبد الرحمن يوم 18 أكتوبر 2021 واختفى قسريًا. وبدأت محاكمته بتهمة موجهة له بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بتاريخ 5 نوفمبر 2021 خلف الأبواب المغلقة دون حضور عائلته.



لجين الهذلول



عزيزة اليوسف



عبد الرحمن الدويش

وتواترت الأنباء أيضًا عن أفراد كانوا قد اعتُقلوا في السنوات الماضية. وأصدرت المحكمة العليا حكمًا على الصحفية **مها الرفيدي** في أواخر عام 2021 بالسجن ست سنوات، وحظر السفر لمدة ماثلة، على خلفية نشاطها على تويتر دعمًا لحقوق الإنسان. وقد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا سابقًا عليها بسجنها لمدة خمس سنوات مع وقف تنفيذ نصف المدة. ويعني الحكم المعدّل أنه أصبح من المفترض إطلاق سراح الرفيدي، المعتقلة في سبتمبر 2019، في يوليو 2025.

## الاحتجاز السابق للمحاكمة والمحاكمات لمدد طويلة

في ضوء أحكام السجن غير المسبوقة التي صدرت في الآونة الأخيرة بحق نشطاء سلميين وغيرهم في السعودية لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير، توجد **مخاوف** شديدة على المعتقلين تعسفياً دون توجيه تهم لهم أو الذين يواجهون محاكمات مطولة أو إعادة المحاكمة.

وما زال العديد من النشطاء والمدونين الشباب المعتقلين في مايو ويونيو 2021 الذين كانوا يعبرون سلمياً عن آرائهم على الإنترنت، بمن فيهم **عبد الرحمن الشخفي** و**أسماء السبيعي** و**ياسمين الغفيلي** و**ياسمين الغفيلي** و**نجوى الحميد** و**لينا الشريف**، رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بعد مضي أكثر من عام على اعتقالهم. وتواجه الشريف حالياً تهماً بناءً على نظام مكافحة جرائم الإرهاب السعودي القمعي، ولكنها لم تمثل بعد أمام المحكمة. واحتُجز نشطاء آخرون لمدد أطول بمن فيهم المدافع عن حقوق الإنسان **محمد البجادي** الذي لم توجه إليه بعد أي تهم ولم يُخل إلى المحكمة رغم مضي أكثر من أربع سنوات على اعتقاله في مايو 2018.



ياسمين الغفيلي



ياسمين الغفيلي



لينا الشريف



محمد البجادي



سلمان العودة



حسن فرحان المالكي

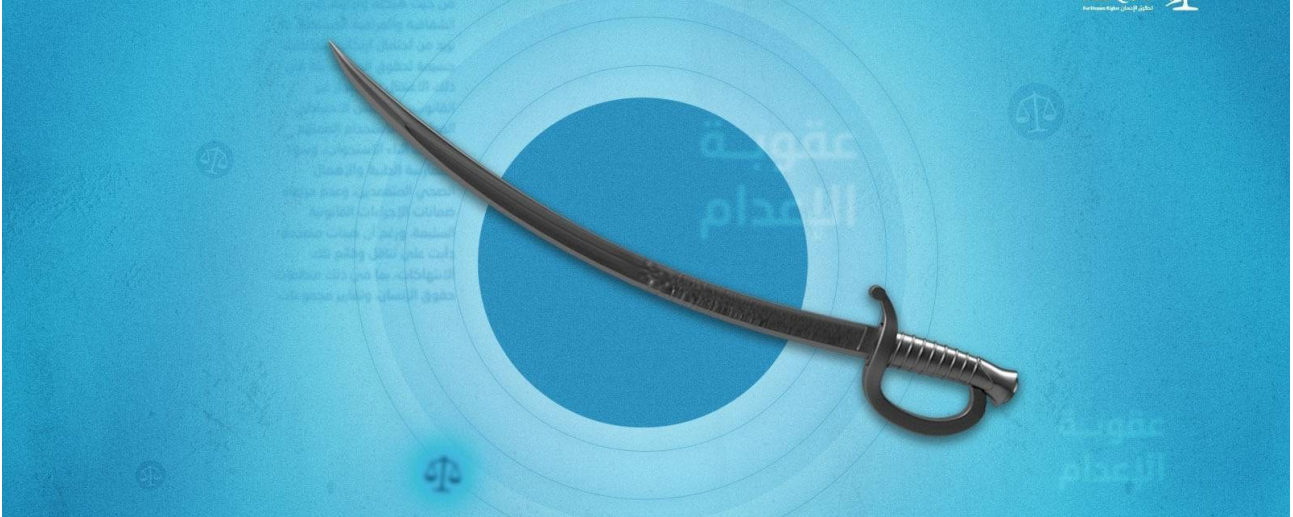
وتشكل هذه الممارسات خرقًا صارخًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بل وتخرق حتى بعض التشريعات المحلية، فنظام الإجراءات الجزائية ينص على أنَّ الادعاء العام لا يحق له تمديد فترة احتجاز المعتقل لما يزيد عن ستة أشهر كحد أقصى، بعدها يجب الإفراج عنه أو إحالته إلى القضاء، ولكن المادة 19 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب تنقض هذا الحد في التوقيف السابق للمحاكمة للمشتبه في ارتكابهم جرائم إرهابية غير محددة بشكل دقيق.

وفي الوقت نفسه، مازال معتقلو الرأي في السعودية الذين أحيلوا إلى القضاء يواجهون محاكمات مطولة بلا نهاية، بمن فيهم الداعية **سلمان العودة** والباحث **حسن فرحان المالكي**، المعتقلان منذ سبتمبر 2017، ومُددت محاكمتهم أكثر من مرة دون سبب واضح. ويطالب الادعاء العام في القضيتين بتنفيذ عقوبة الإعدام بحقهما على أساس مجموعة من التهم الفضفاضة والغامضة. وتمثلت آخر التطورات في تأجيل المحكمة الجزائية المتخصصة مرةً أخرى في 16 أكتوبر 2022 جلسة محاكمة المالكي دون تحديد موعد آخر لها.

## محاكمة قتلة جمال خاشقجي

في 7 أبريل 2022، **أصدرت** محكمة تركية قرارًا بوقف محاكمة 26 متهمًا في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في عام 2018، وتحويل القضية إلى السعودية، في خطوةٍ تعتبرها القسط صفقةً في وجه العدالة. ولم تكن المحاكمة في تركيا بديلًا عن تحقيق جنائيٍّ دوليٍّ مستقلٍّ لطالما دعت إليه القسط في إطار السعي نحو مساءلة مرتكبي جريمة قتل خاشقجي. ومع ذلك، في غياب العدالة حتى الآن، بما في ذلك الإجهاد التام للعدالة في المحاكم السعودية، أتاحت المحاكمة التركية الفرصة على الأقل لتحقيق بعض العدالة. ويبدو من المرجح مرة أخرى أن المذنب سيفلت من العقاب على إثر إحالة القضية إلى السعودية.

## 8. استخدام عقوبة الإعدام



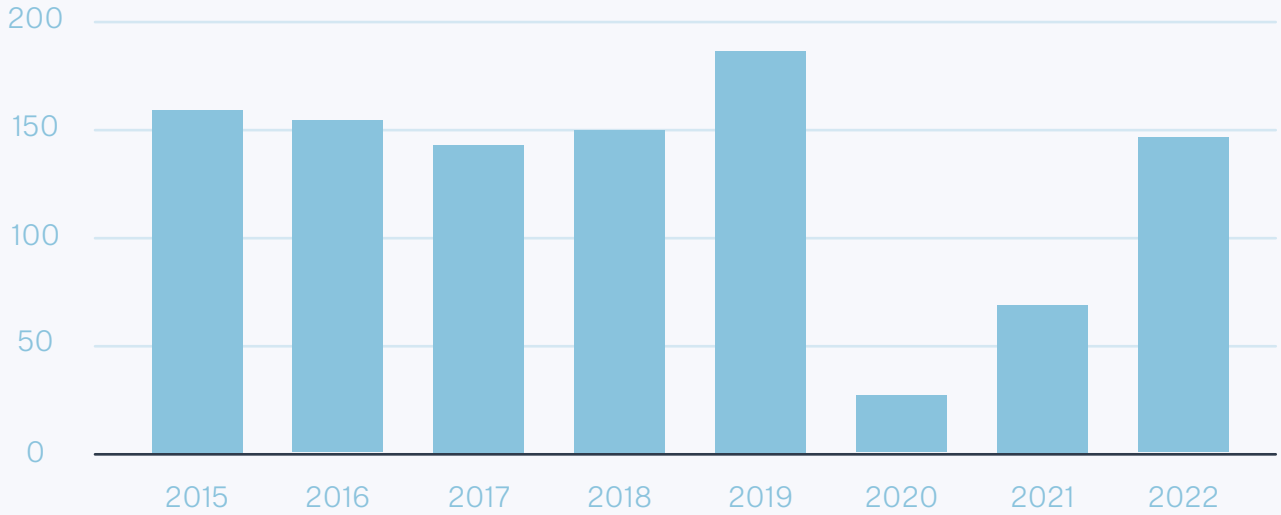
أعدمت الدولة السعودية 148 شخصا في عام 2022، أي أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام في عام 2021. وعادت للظهور بقوة عمليات الإعدام على خلفية الجنايات المتعلقة بالمخدرات، بإعدام 20 شخصا ما بين 10 و23 نوفمبر، على الرغم من الإعلان في يناير 2021 عن وقف استخدام عقوبة الإعدام في تلك الجرائم غير العنيفة. وفي الوقت ذاته، صدر مزيد من أحكام الإعدام في الجرائم التي يُزعم أن مرتكبيها قُصّر، مما يهدم ادعاء السلطات وقف استخدام عقوبة الإعدام على الأحداث.

### ارتفاع حاد في عمليات الإعدام

لطالما كانت السعودية على مدى سنوات عديدة ضمن أكثر البلدان تنفيذا لعمليات الإعدام في العالم. ففي عام 2022، نفذت السلطات 148 عملية إعدام، بما في ذلك إعدام 81 رجلا في يوم واحد، 12 مارس، في ثالث عملية إعدام جماعي منذ اعتلاء الملك سلمان العرش في يناير 2015. وتجاوز العدد الإجمالي لعمليات الإعدام (148) ضعف العدد المسجل (67) في عام 2021، ويعكس عودة إلى المستويات المرتفعة المسجلة بشكل استثنائي بين عامي 2015 و2019. وكان كافة الأفراد الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام (148 شخصا) ذكورا باستثناء شخص واحد، وكان 36 (24%) منهم مواطنين غير سعوديين من بلدان مختلفة عربية وأفريقية وجنوب آسيوية.



## عمليات الإعدام في السعودية



وكانت عملية إعدام السلطات السعودية 81 رجلاً يوم 12 مارس أكبر عملية إعدام جماعي في العقود الأخيرة. وأدين أولئك الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام بمجموعة واسعة من التهم، بما فيها ارتكاب جرائم "إرهابية" والقتل والسطو المسلح وتهريب السلاح. وأدين عددٌ منهم أيضًا بتهم مثل "الإخلال بالنسيج المجتمعي والوحدة الوطنية" و"المشاركة في الاعتصامات والاحتجاجات والتحريض عليها"، في إشارة إلى الممارسات التي يحميها الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين جمعيات.

وكان 41 شخصًا على الأقل من أصل 81 ينتمون إلى الأقلية الشيعية المسلمة في البلاد التي تعاني منذ زمن طويل من قمع السلطات العنيف. وكان هذا الإجراء الصادم دليلًا آخر على استخدام السلطات عقوبة الإعدام لإسكات المعارضين في المحافظة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية.

## عودة عمليات الإعدام ذات الصلة بالمخدرات

عادت للظهور بقوة عمليات الإعدام على خلفية الجنايات المتعلقة بالمخدرات في السعودية في عام 2022، على الرغم من الإعلان في يناير 2021 عن وقف استخدام عقوبة الإعدام في تلك الجرائم غير العنيفة. فما بين 10 و23 نوفمبر، أعدمت السلطات 20 رجلًا على خلفية تهريب المخدرات أو الاتجار بها، ثمانية منهم سعوديون و12 من الرعايا الأجانب من باكستان وسوريا والأردن ونيجيريا، وأصدرت أحكام الإعدام تلك تعزيزًا في غياب نظام جزائي.

ويكشف استئناف عقوبة الإعدام بعد توقف دام 22 شهرًا عن استهتار السلطات السعودية بالحق في



الحياة وعن هزلية إعلانها السابق وقف تلك العمليات الذي أصدرته هيئة حقوق الإنسان التابعة للسلطات دون أن يتبعه تغيير رسمي في السياسة، ما فتح المجال أمام إمكانية استئناف تلك العمليات.

## إنهاء عقوبة الإعدام في صفوف القصر: سراب الادعاءات الرسمية

لم تف السلطات الرسمية أيضًا بما تبين أنها وعود كاذبة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام بحق الأحداث، فمع أن هيئة حقوق الإنسان، أكدت سابقًا في أكتوبر 2020 بأن "أي شخص حكم عليه بالإعدام في جرائم ارتكبها عندما كان قاصرا لم يعد يواجه الإعدام"، فقد صدرت العديد من أحكام الإعدام منذئذٍ لتتفي مزاعم السلطات بوقف استخدام عقوبة الإعدام على القصر.

وفي 2 مارس 2022، أصدرت المحكمة الجزائية في تبوك [حكمًا جديدًا بالإعدام](#) على **عبد الله الحويطي** على خلفية جنایات يُزعم أنه ارتكبها عندما كان عمره 14 ربيعًا. وأيدت محكمة الاستئناف ذلك الحكم في 13 يونيو، معرضة الحويطي لخطر الإعدام الوشيك. وفي نوفمبر 2021، كانت المحكمة العليا قد ألغت حكمًا بالإعدام أصدرته سابقًا المحكمة الجزائية بتبوك بحق الحويطي في نوفمبر 2019. ولم تُرتكب جرائم القتل والسطو المسلح المزعومة عندما كان عمر الحويطي 14 عامًا لا أكثر فحسب، بل شابت الإجراءات القضائية أيضًا العديد من انتهاكات الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، على غرار اعتماد اعترافات يُزعم أنها انتزعت منه تحت التعذيب، وأعيدت قضية الحويطي في يناير 2023 إلى المحكمة الجزائية في تبوك بطلب من المحكمة العليا؛ فمصير الحويطي الذي يبلغ الآن 20 عامًا على المحك وقت كتابة هذا التقرير. وسيكون مآل هذه القضية اختبارًا آخر لادعاء السلطات عدم تطبيقها عقوبة الإعدام في جرائم الأحداث.

## أفراد معرضون لخطر الإعدام

ما زال عشرات من المعتقلين الآخرين يواجهون خطر الإعدام. ففي 7 أبريل 2022، [أيدت](#) المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة بحق الشابين البحرينيين **جعفر سلطان وصادق تامر** اللذين يُحقد بهما الآن خطر الإعدام. وقد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في وقت سابق حكمًا على سلطان وتامر بالقتل تعزيرًا يوم 7 أكتوبر 2021 بتهم متعلقة بالإرهاب والتظاهر، بعد محاكمة غير عادلة؛ وأيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بحقهما يوم 11 يناير 2022. واعتبارًا من لحظة اعتقالهما يوم 8 مايو 2015، انتهكت حقوق الشابين بما في ذلك تعرضهما للاختفاء القسري والتعذيب وإجبارهما على الإدلاء بالاعترافات ومنع وصولهما إلى محام.

وفي 2 أكتوبر أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أيضًا [أحكامًا بالإعدام](#) بحق ثلاثة من أبناء قبيلة الحويطات -**شادلي وإبراهيم وعطالله الحويطي**- الذين تعرض ذووهم إلى جانب آخرين كثر للتهجير القسري في سبيل مشروع مدينة نيوم العملاقة الذي تتابعه السلطات السعودية. وشادلي الحويطي هو أخ عبد الرحيم الحويطي الذي قتلته قوات الأمن رميًا بالرصاص في أبريل 2020 في بيته في الخريبة (انظر الفصل التالي "التهجير القسري").

## 9. التهجير القسري



إن مصادرة الأراضي والتهجير القسري ممارستان تتبعهما السلطات السعودية منذ أمد بعيد، وأثناء حصولها غير المشروع على الأراضي والممتلكات الموجودة في الغالب في المواقع المخصصة للمشاريع الإنمائية الحكومية مثل مدينة نيوم العملاقة، فإنها تسحق بشكل اعتيادي حقوق السكان، بما في ذلك حقهم في الحصول على تعويض. وواصلت السلطات خلال عام 2022 مصادرة الأراضي والتهجير القسري للسكان، ولاسيما في جدة، وشنّ حملة استثنائية من المتابعات القضائية ضد أفرادٍ من قبيلة الحويطات الذين احتجوا على ذلك التعامل في أبريل 2020.

### هدم المنازل في جدة

تشمل الخطة الاقتصادية لرؤية 2030 التي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان مشروعَ تطوير وسط جدة الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار، ويهدف إلى إعادة بناء العديد من الأحياء في مدينة جدة التاريخية الساحلية لتضم أبراجاً فاخرة وأماكن راقية للترفيه. وما بين أكتوبر 2021 ومايو 2022، نفّذت السلطات عمليات الإخلاء والهدم على نطاق واسع وتضرر جرائها أكثر من نصف مليون شخص.

وادعت السلطات، دون تقديم دليل، أن الغرض من عمليات الهدم كان السماح بإعادة تطوير المناطق الحضرية المتهمة التي تعد بؤرة للجريمة والخارجين عن القانون وتحسين جودة حياة المواطنين. ومع ذلك، أجرت القسط [استبياناً](#) في أبريل 2021 رسم صورة مغايرة جداً تُظهر تأثيرها المدمر. فأكثر من 90% من المجيبين كانوا يملكون إما عقارات سكنية أو تجارية تعرضت للهدم.

ومع أن السلطات قالت إن سكان المنازل المهدمة لم يملكوا دليلاً على تملكهم لها، إلا أن 85% من المجيبين قالوا إنهم كانوا يملكون وثائق تثبت ملكيتهم للعقار. وتحديث نسبة 15% الأخرى عن مدى صعوبة الإجراءات الإدارية، وعدم جدية السلطات عند تحرير أو إصدار نسخ عقود الملكية أو وثائق بديلة لهم.

وادعت السلطات أيضاً أن جميع السكان تلقوا إشعاراً مسبقاً بالهدم. وأفاد 60% من المشاركين في الاستبيان بأنهم تلقوا إشعاراً مسبقاً بالهدم، مع أن البعض قالوا إن المدة الفاصلة بين الإشعار والهدم كانت قصيرة للغاية. وفي الوقت نفسه، أشار ما يقارب 40% إلى عدم تلقيهم أي إشعار على الإطلاق. وأشار آخرون إلى أنهم طردوا من منازلهم عندما قُطعت عنهم خدمات الكهرباء والمياه. وبالفعل، أوضح أكثر من نصف المجيبين بأنهم أُجبروا على ترك بيوتهم تحت التهديد بالسجن في حال عدم تنفيذ أمر الإخلاء.

ومع أن السلطات السعودية قد أطلقت خطة للتعويض بحلول شهر يناير من العام 2022، فإن ما يقرب من ثلثي المجيبين أفادوا بأنهم لم يحصلوا على معلومات واضحة عن إجراءات تقديم طلبات التعويض عن هدم عقارهم، ولا المساعدة في العثور على سكن بديل. وأفاد أكثر من 70% بعدم إخبارهم بتوفر تعويض مالي وعدم حصولهم على أي مبلغ مالي. وقد يرجع ذلك إلى خطة التعويض المطبقة حصراً على المواطنين السعوديين الذين يمتلكون عقارات، مع إقصاء العدد الكبير من الرعايا الأجانب المقيمين في المنطقة والتميز ضدهم.

وأما النسبة الصغيرة من المشاركين في الاستبيان الذين أفادوا بحصولهم على سكن بديل فأوضحوا بأنهم أُسكنوا في شقة من غرفتين، يتشاركونها مع أسرة أخرى. وواجه الكثيرون صعوبات لإيجاد مدارس بديلة لأطفالهم في المناطق التي انتقلوا إليها، وكان بعضها في مناطق بعيدة ولا تصلها الخدمات العامة. وأوضح بعض ممن أُجبروا على الإخلاء بأنهم أمضوا شهراً كاملاً في البحث عن سكن بديل دون جدوى، في حين أن قيمة الإيجارات ارتفعت إلى مستويات لا يقدرّون على تحملها. وذكر آخرون أنهم عثروا على مساكن بديلة مكلفة جداً وكان عليهم أن يدفعوا مبلغ الإيجار بأنفسهم بعدما أخلفت السلطات وعدها بدفع تعويض لهم بحجة أن رواتبهم عالية بما يكفي لتغطية نفقاتهم.

ولا تعكس هذه النماذج سوى جزء من عمليات الهدم التي تمت دون إنذار مسبق أو مشاورات، وقد يكون الكثير من الممتلكات الأخرى وغيرهم من السكان أيضاً عرضة للخطر. ويدل هذا النمط المتكرر من عمليات الإخلاء القسري، مع ما يرافقها من انتهاكات وانعدام الشفافية، على نهج مستمرٍّ وممنهج في تعامل السلطات مع أصحاب المساكن. فهو يعكس الإخفاق بشكل اعتيادي في احترام حقهم في السكن وعدم توفير سبل الانتصاف لمن يقدمون الشكاوى. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى مواصلة إنجاز رؤية 2030 التي تتوقع المزيد من المشاريع الإنمائية التي قد تصاحبها انتهاكات مماثلة.

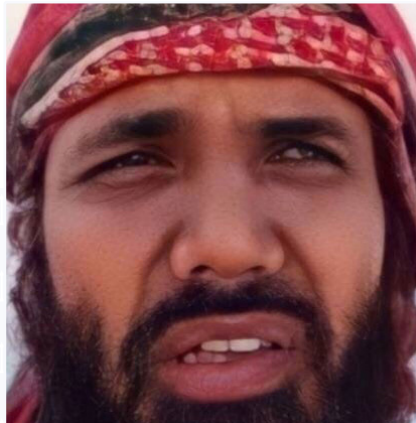
## الانتهاكات المرافقة لمشروع مدينة نيوم العملاقة

ارتكبت السلطات السعودية على نحو متكرر عدداً من الانتهاكات في سعيها لإزالة سكّان الحويطات من أراضيهم ومساكنهم تجهيزاً لمشروع مدينة نيوم، أحد الأعمدة الأساسية لمشروع ولي العهد محمد بن سلمان "رؤية 2030" الاقتصادي، والأرض التي خصّصت للمشروع تقع في منطقة تبوك شمال غربي البلاد على ضفاف البحر الأحمر وقد سكنتها قبيلة الحويطات لعدة قرون. وأظهرت مقاطع تصويرية التقطتها طائرة مسيرة في أكتوبر 2022 البدء التدريجي للعمل على مشروع نيوم.

وهجّرت السلطات السعودية بصورة غير قانونية سكان المنطقة، بهدف إنجاز المشروع، دون تقديم تعويض كافٍ أو منح سكن بديل، وقمعت بعنف أفراد القبيلة الذين اعترضوا أو قاوموا الإجلاء سلمياً. ومنذ القتل البشع لعبد الرحيم الحويطي، وهو أحد سكان المنطقة، في مدامية لمنزله قامت بها القوات الخاصة في عام 2020، وثّقت القسوة الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة لعشرات آخرين من القبيلة. وحُكم خلال عام 2022 على 14 فرداً من أفراد القبيلة على الأقل، بمن فيهم امرأة واحدة، بالسجن لفترات تتراوح ما بين 15 و50 عامًا، بما في ذلك **الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة** في شهر أغسطس بحق كلٍّ من **عبد الإله راشد إبراهيم الحويطي** و**عبد الله دخیل الله الحويطي** بالسجن 50 عامًا. و**حُكم** على ثلاثة أفراد آخرين من القبيلة على الأقل بالإعدام بسبب مقاومتهم السلمية للتهجير القسري لقبيلتهم وإبداء اعتراضهم على حالات الظلم التي تعرضوا لها من السلطات السعودية؛ وجرى تأييد أحكام الإعدام في مرحلة الاستئناف بتاريخ يناير 2023. وأجرت منظمة القسط تحقيقًا مفصلاً في تلك الانتهاكات يحمل عنوان الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائياً، بناءً على شهادات مباشرة من الضحايا والشهود وأيضاً بيانات مفتوحة المصدر.



إبراهيم الحويطي



عطا الله الحويطي



شادي الحويطي



## 10. حقوق المرأة



في 8 مارس 2022، سنّت السعودية نظام الأحوال الشخصية لأول مرة في تاريخها، وهو أحد القوانين الأربعة الجديدة التي أعلن عنها ولي العهد محمد بن سلمان في عام 2021 وقال إنها تهدف إلى "تطوير المنظومة التشريعية في المملكة". ففي غياب قانون الأسرة في السابق، كانت الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة تخضع بالكامل لتقدير القضاة الذين كثر تمييزهم الشديد ضد النساء. ومع أن القانون الجديد يقدم بعض التوضيح المستحب بشأن تلك المسألة، إلا أنه للأسف يساعد على تقنين العديد من العناصر التقييدية الموجودة في نظام الولاية بدل إلغائها، رغم ادعاءات السلطات بأنه يشكل إصلاحا كبيرا. ولا تزال العديد من خصائص نظام الولاية القمعي سارية وبعيدة عن التفكيك، وتعرّز الآن وضعها القانوني بالتقنين، لكي تستمر النساء في الخضوع لسيطرة الذكور.

### نظام الولاية باقٍ دون إلغاء

خلال السنوات الماضية رفعت السلطات السعودية بعض القيود التي يفرضها نظام الولاية من على حياة النساء، بما في ذلك السماح لهن بالتقديم للحصول على جواز السفر بأنفسهن ومنحهن مساحة قانونية أكبر فيما يتعلق بالشؤون العائلية، وتخفيف بعض القيود الفليضة على التخالط الجندري في المساحات العامة والسماح للنساء بالقيادة، وكلّ هذه الخطوات تصبّ في الاتجاه الصحيح، ولكنها أبعد ما تكون من إنجاز التقدّم المطلوب. فنظام الولاية، الإطار النظامي الذي يعامل النساء كقاصرات مدى الحياة، ما زال يؤثر سلبيًا على كافة أوجه حياة النساء ويقيّد حرياتهن الأساسية تقييدًا شديدًا.

وإضافةً إلى ذلك، ما زال العنف المستند إلى الجندر يؤثر تأثيرا مدمرا على حياة العديد من النساء، وما يضاعف المشكلة هو أنّ العنف المستند إلى الجندر لا يحمل تعريفاً قانونياً وليس مجرماً حسب القانون، والإصلاحات الأخيرة المفترض لها حماية النساء من التعنيف تفتقر للآليات اللازمة للتطبيق، ما يترك الكثيرات عالقات في أوضاع خطيرة أو حرجة.



وما زال "عقوق" المرأة لولي أمرها (الأب، الزوج، الأخ أو حتى الابن) يعدّ جريمة، ما يجعل اعتراض ولي الأمر كافيًا لتفنيذ كافة الحريات الجديدة. وبينما يحقّ للمرأة قانونًا اليوم أن تقدّم على جواز سفر والدراسة في الخارج بنفسها، يمكن لولي الأمر أن يوقفها من مغادرة البلاد بتوجيه تهمة العقوق أو الهروب.

فعلى سبيل المثال، **اختفت شيماء البقمي** البالغة من العمر 24 عامًا منذ أبريل 2022 بعدما كانت على مدى سنوات ضحية للعنف الأسري، بما في ذلك ضربها من والدها وإخوانها وأعمامها وأخوالها والتهديد بقتلها. ويعتقد المقربون منها أن اختفائها يرجع إلى تقديم عائلتها بلاغا كيديا ضدها بعدما هربت من منزل عائلتها في أكتوبر 2021 واستقلّت في مسكن خاص بها. وكان آخر تواصل لها في شهر أبريل حينما كانت متجهة نحو عملها، ولكنها لم تصل إلى وجهتها يومها وانقطع التواصل معها منذ ذلك الحين، ويشتبه في اعتقالها.

## دور الرعاية للفتيات والنساء في السعودية

يمكن لشكوى من ولي الأمر أن تؤدي إلى إيداع المرأة في دار الرعاية. فكما أوضحت القسط بإسهاب في **تقريرها المعني بالسجون**، تدعي هذه المؤسسات الحكومية للفتيات والشابات أن مهمتها توفير الرعاية والتأسيس للاستقامة الاجتماعية، والتربية الدينية، وتوفير التعليم والتدريب والرعاية الصحية للفتيات والنساء "المنحرفات" اللاتي لا تزيد أعمارهن عن 30 عامًا، ممن صدر بحقهن أمر بالتوقيف أو بالحبس أو بأمر قضائي بإيداعهن فيها. ومن **التهم** التي تبرر إيداع النساء في دار الرعاية: التغيب (الغياب عن المنزل أو "الهرب" منه) والقيام بأعمال تعدّها السلطات مخالفة للأخلاق العامة مثل الجنس خارج إطار الزواج أو عقوق (الوالدين أو ولي الأمر).

ووثقت القسط عددًا من دواعي القلق فيما يتعلق بسلامة ورفاهية سجينات مؤسسات الرعاية، منها حالات التعسف، والإهمال الغذائي والطبي، وتدني المعايير الصحية، والمعاملة القاسية والمهينة، والإكثار من استخدام الحبس الانفرادي. وقد تكرر تسرب الشكاوى والدلائل على حقيقة هذه الدور بين فينة وأخرى على شبكات التواصل الاجتماعي وبلغت الإعلام الرسمي أحيانًا، ووردت أنباء حول عدد من حالات الانتحار أو محاولات الانتحار داخلها.

## اعتداء خميس مشيط

راقبت القسط **بقلق بالغ** محتوى فيديو بدأ تداوله فجر الأربعاء، الموافق 31 أغسطس 2022، يصور اعتداء رجال أمن، بملابس رسمية ومدنية، على عدد من الفتيات اليتيمات في دار التربية الاجتماعية، في خميس مشيط، في محافظة عسير. وحسب المتداول، ما تعرضت له بنات الدار كان إثر اعتصامهن وإضرابهن احتجاجًا على سوء الأوضاع المعيشية وسوء المعاملة التي تتلقاها النساء في دار التربية الاجتماعية، إضافة إلى استمرار انتهاك حقوقهن حتى بعد بلوغهن سنّ الرشد.

ورغم إصدار إمارة عسير بيانًا أمرت فيه بفتح تحقيق حول الحادثة، إلا أن نأيها عن إدانة رجال الأمن

على هذا الاعتداء السافر والوحشي على الفتيات كافٍ للطعن في مصداقية التحقيق، تحديدًا لما تمثله هذه الحادثة من استمرارية لسلسلة حوادث مشابهة في الدور الاجتماعية تحت إدارة الدولة، ومشابقتها بحوادث وقعت في السجون، جميعها لم يحقق فيها أو لم يفضي التحقيق فيها إلى التغيير أو الانتصاف، ناهيك عما وثّق من هشاشة الإجراءات الحماية الموفرة لضحايا التعنيف، حيث تنتهي الكثير من حوادث العنف الأسري دون محاسبة المعتدي.

تثير هذه الحادثة التساؤل حول الأوضاع المعيشية في دور رعاية الأيتام ونوع وجودة المعاملة التي يتلقاها الأيتام فتيّة وفتيات، وتذكر بما حدث مع معتقلات، مثل [لجين الهذلول](#) و [سمير بدوي](#)، تعرضن للحرش الجنسي، من بين ضروب أخرى للتعذيب، في أثناء اعتقالهن في مراكز احتجاز سرية، تعهدت السلطات بالتحقيق فيما تعرضن له، واختتمت تحقيقها بنفي ضلوع مسؤوليها في ذلك.

## التمييز بين الجنسين بموجب نظام الجنسية

وفقًا لقانون الجنسية السعودية الذي يحمل رسميًا اسم نظام الجنسية العربية السعودية، لا يمكن أن تمنح المرأة السعودية جنسيتها لأبنائها إلا في حالات نادرة جدًا. وفي المقابل، يحصل أبناء الرجل السعودي على الجنسية السعودية تلقائيًا عند الولادة. ففي مطلع عام 2023، أعلنت السلطات عن إدخال تعديل تقني طفيف على المادة 8 من النظام، بنقل سلطة منح الجنسية للأبناء من أم سعودية وأب غير سعودي من وزير الداخلية إلى رئيس مجلس الوزراء. وأما الشروط التي تكاد تكون مستحيلة فلم تتغير.

## 11. حقوق المثليّات والمثليين ومزدوجي الميول والعابرين جندرياً



مازالت المثليّات والمثليون ومزدوجو الميول والعابرون والعابرات (مجتمع الميم) في السعودية يواجهون التمييز والوصم، فهم عرضة لخطر السجن وحتى الإعدام لتعبيرهم عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجندرية.

ولا تتوفر السعودية على قوانين مكتوبة متعلقة بمجتمع الميم أو حقوق أفرادها، ولكنها تجرّم كل العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج سواء كان الشريك مفايراً أو مماثلاً جنسياً. وفي غياب قوانين مدوّنة، تُترك هذه المسائل لتقدير القضاة الذين يصدرّون في كثير من الأحيان أحكاماً قاسية قد تصل إلى السجن أو حتى الإعدام، وقد تُطبّق عقوبات مماثلة على ارتداء ملابس الجنس الآخر أو المتحولين جنسياً.

ولم تُتخذ أي خطوات للاعتراف بأفراد مجتمع الميم على اعتبار أنهم أفراد لهم حقوق أساسية مثل الحق في عدم التعرض للتمييز، ولا يوجد دليل على أن السلطات تنوي القيام بذلك. وأشار مشاهير عالميون دُعوا إلى المملكة في مناسبات عديدة إلى غياب حقوق مجتمع الميم في السعودية.

## 12. حقوق عديمي الجنسية (البدون)



لم تصلح السلطات الأوضاع التي يعاني منها الأشخاص عديمو الجنسية في السعودية، المعروفين بمسمى البدون، فبالصعوبات التي تحددهم من كل جانب لم تتغير خلال عام 2022، مؤثرة على كافة مراحل حياتهم ومختلف أوجهها، من التعليم والرعاية الصحية وحتى العمل والحياة العائلية.

### نبذة عن البدون

في غياب الإحصائيات الرسمية تضع التقديرات أعداد البدون ما بين 70,000 و250,000 نسمة، البعض منهم ينتمون لما يسمى بـ "القبائل النازحة"، وهي قبائل بدوية لم تسجل للحصول على الجنسية السعودية وقت تأسيس الدولة في الثلاثينيات، وآخرين يسقون بـ "مواليد السعودية"، المحرومين من سبل العيش بقطع طريق الحصول على الجنسية في بلد ولدوا وترعرعوا فيه، وذلك لعدم وجود طريق واضحة للحصول على الجنسية أساساً ولأن أبويهم أو أجدادهم أقاموا في البلاد بطريقة غير مشرعة قانوناً. وتُعد السعودية لكلا الفئتين البلد الوحيد الذي ولدوا وترعرعوا فيه ولم يعرفوا غيره وطناً.

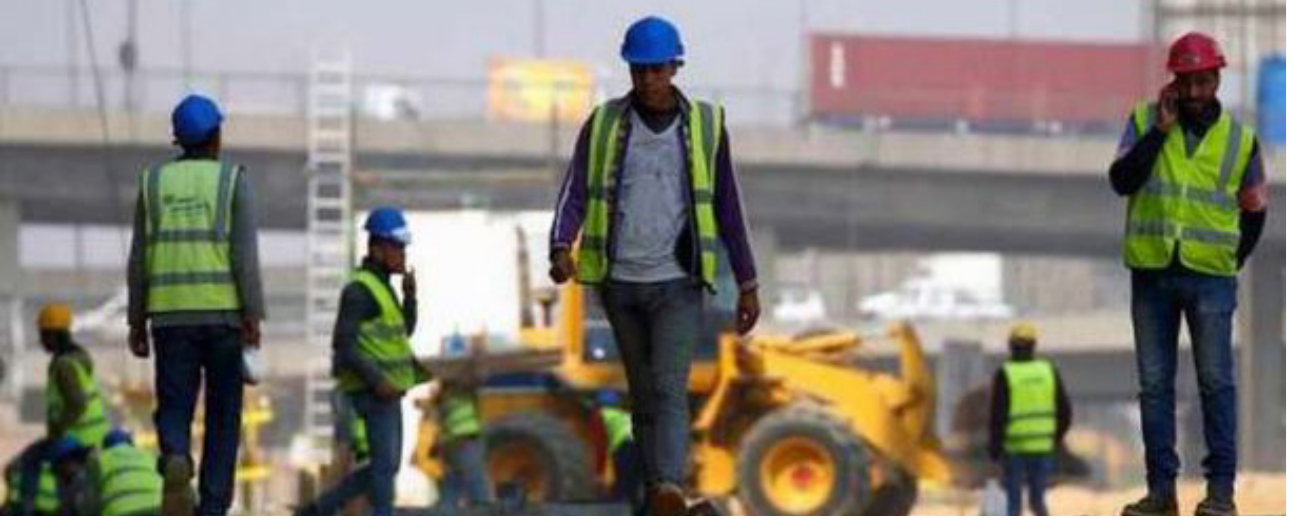
ومهما كانت أسباب انعدام الجنسية، فمعاناة البدون اليوم تطال مختلف أوجه الحياة، فلا تنظيمات محددة أو واضحة وضعت لحصولهم على التعليم، ومن حصل منهم على التعليم الأساسي فقد كان ذلك بصعوبة بالغة، في حين حُرِم آخرون منه تماماً، وأما الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فالأغلبية محرومة منها، فالمستشفيات ترفض روتينياً توفير الرعاية الصحية لهم حتى في الحالات الطارئة وذلك لعدم حمل بطاقة الهوية السعودية أو الجواز، وحتى إن حصلوا على التعليم فالقاعدة العامة هي منع البدون من العمل أو الحصول على دخل بطريقة مشروعة، ولا توفر السلطات لهم المعونة المالية، فهم ممنوعون من العمل في القطاع الحكومي ولا يسمح لهم بتسجيل منشآت تجارية أو عقارات، وبالتالي لا سبيل لهم للعيش سوى بالأعمال اليدوية في الاقتصاد غير الرسمي أو بمساعدة الجمعيات الخيرية أو بالطرق غير النظامية.

ولا تستثنى الحياة الأسرية من مضار الحرمان من إثبات الهوية، فالزيجات لا تسجّل رسميًا حتى لو تزوج الفرد البدون شخصًا لديه أو لديها جنسية، ويصعب على الأهالي الحصول على شهادات ولادة لأبنائهم، وهذا الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية يضع البدون في ظروف قاسية تجبر بعضهم على العيش في فقر مدقع أو الانخراط في الجريمة، ومع تنامي أعدادهم وانعدام الحلول الجدية أو السريعة فمن الأرجح أن هذه الأوضاع لن تزداد إلا سوءًا.

ولم تصادق السعودية أيضًا على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ولا على اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية.



## 13. حقوق العمال المهاجرين



على الرغم من إدخال بعض الإصلاحات المحدودة على نظام الكفالة سيء الصيت في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يلحقه أي تغيير في عام 2022 مع استمرار معاناة العمال المهاجرين والعاملات المنزليات من إساءات متكررة.

### العمالة الوافدة في السعودية

يشكل العمال المقيمون حوالي ثلث سكان البلاد، أي قرابة 10 ملايين من 36 مليون نسمة، حسب الهيئة العامة للإحصاء، و75% منهم قادمون من الهند وباكستان وبنغلادش ومصر والفلبين، ويواجهون مشاكل عديدة بسبب عدد من الأنظمة وقوانين العمل المعقدة والضوابط التنظيمية للقطاع الخاص.

### نظام الكفالة

يُعد نظام الكفالة سيء الصيت في السعودية إطار توظيف تعسفي يضع العمال الوافدين في المملكة في حالة التابع لمواطن يتصرف ككفيل لهم؛ وهو ما يجعلهم معرضين للاستغلال لأنه يعطي أصحاب العمل سلطة مفرطة على موظفيهم فيما يتعلق بجملة أمور منها تأشيرتهم ووضع إقامتهم وقدرتهم على السفر. وفي مارس 2021، أصدرت السلطات السعودية إصلاحات محدودة على نظام الكفالة، بما في ذلك السماح للعمال بطلب رخصة الخروج لمغادرة البلاد دون الحصول على موافقة صاحب العمل (أو الكفيل). ومع ذلك، لا تتطرق المبادئ التوجيهية للمبادرة للعديد من المسائل المهمة ويظل النظام ككل قائماً إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، يمثل أحد العيوب الرئيسية للإصلاحات الجديدة في أنها لا تشمل فئات مختلفة من العمال على الإطلاق، بمن فيهم ملايين العاملات المنزليات.

## العاملات المنزليات

تحتل العاملات المنزليات أحد أسوأ المواقع الاجتماعية بين العمال الأجانب في السعودية، إن لم تكن الأسوأ إطلاقاً، فيكثر أن يجبرن على العمل على مدار الساعة، وأن تصدر جوازاتهن، وأن يجبرن على العمل خارج وصفهن الوظيفي، بما يتضمن الاستغلال الجنسي أحياناً، وفي عدة حالات فرض على الخادمات المنزليات العمل في عدة منازل، حيث يؤجر الكفيل العاملات بالساعة لربحه الشخصي، وهذه الأوضاع تتنوع حسب جنسية العاملة والحماية الممكن لها الحصول عليها من سفارة بلادها.

ووردت تقارير متكررة خلال عام 2022 عن تعرّض العاملات المنزليات في السعودية لأشكال مختلفة من العنف الجسدي والنفسي والجنسي على يد أرباب عملهم، إضافةً إلى وقوع حالات وفاة متكررة في ظروف غامضة. ونادراً ما تحقق السلطات السعودية في تلك القضايا.

## 14. الحرب في اليمن



على الرغم من الهدنة المُرحَّب بها التي كانت ترعاها الأمم المتحدة والتي امتدت من أبريل إلى أكتوبر، استمرت الأطراف المتحاربة في اليمن بارتكاب انتهاكات خطيرة، وما زالت الأزمة الإنسانية المستمرة هناك ضمن الأسوأ في العالم. وفي الوقت ذاته، واصلت الحكومات الغربية إمداد التحالف الذي تقوده السعودية بالدعم العسكري والعتاد، ووافقت إدارة بايدن في أغسطس 2022 على بيع 300 صاروخ أرض جو أمريكي بقيمة 3,05 مليار دولار للسعودية.

### هدنة برعاية الأمم المتحدة وانتهاكات مستمرة في الميدان

تصاعدت الأعمال العدائية ما بين شهري يناير ومارس 2022 وزاد عدد الفارات الجوية العسكرية العشوائية التي يطلقها التحالف الذي تقوده السعودية، مما أدى إلى قتل العشرات من المدنيين، إضافةً إلى استهداف المباني السكنية ومراكز الاحتجاز.

وأعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص لليمن، هانس جروندبرج، يوم 1 أبريل عن توسُّط الأمم المتحدة في اتفاق هدنة بين قوات الحوثيين والتحالف بقيادة السعودية، دخل حيز التنفيذ يوم 2 أبريل. ومنحت الهدنة فترة راحة ثمينة للمدنيين في اليمن، واعتُبرت خطوة أولية مهمة نحو وضع اتفاق سلام دائم. ومع ذلك، انقضت يوم 2 أكتوبر دون أن تلوح بوادر السلام في الأفق ولم تُجدَّد بعد وقت نشر هذا التقرير. وفضلاً عن ذلك، على الرغم من الانخفاض الذي شهدته العمليات العسكرية خلال فترة الهدنة والذي أدى إلى انخفاض عدد الضحايا والنازحين وسهّل زيادة التنقل في أنحاء البلاد، إلا أن العديد من الانتهاكات تواصلت في الميدان، بما في ذلك الفارات الأرضية والهجوم بالطائرات المسييرة والمخاطر المستمرة الناتجة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

## أزمة إنسانية مستمرة

ألحق الصراع في اليمن الذي دام ثماني سنوات ضررًا كبيرًا بالمدنيين؛ فمازال أكثر من 20 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وما يفوق نصفهم من الأطفال، ويعاني أكثر من 16 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وتضاعفت هذه المشكلات مع ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأزمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية. ومازال الوصول إلى المساعدات الإنسانية يشكّل تحديًا، مع عرقلة الأطراف المتحاربة على نحو متكرر المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني.

## غياب تحقيق للأمم المتحدة في جرائم الحرب

نظرا إلى حجم الانتهاكات المستمرة دون عقاب، فإن حاجة ضحايا الصراع في اليمن إلى المساءلة أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وفي ضوء إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن التابع للأمم المتحدة في أكتوبر 2021 على نحو مخيب للآمال، بعدما كان الآلية الدولية الوحيدة المكلفة بإجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الصراع الدائر في اليمن، وقرار "بناء القدرات" غير الفعال الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان دون تصويت في أكتوبر 2022، تُواصل المنظمات غير الحكومية دعوتها إلى إيجاد طرق بديلة لتحقيق العدالة، بما في ذلك دعوتها الأمم المتحدة إلى إرساء آلية للمساءلة الجنائية.

## الحكومات الأوروبية والأمريكية تواصل بيع الأسلحة للتحالف

استمر تدفق العتاد والمعونة العسكرية من الحكومات الأمريكية والأوروبية إلى السعودية وحلفائها في عام 2022 من أسلحة وقطع غيار وصيانة وتدريب وخدمات دعم، وتصدّرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة مصدري الأسلحة للسعودية بفارق كبير، وفي أغسطس 2022 وافقت إدارة بايدن على بيع 300 صاروخ أرض جو للسعودية بقيمة 3,05 مليار دولار، دون أن يستنصر ذلك أهمية العتاد الذي وفرته الحكومات الأوروبية، من بريطانيا وحتى ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا، لجهود التحالف في الحرب.

## 15. تطورات دولية متعلقة بالوضع الحقوقي في السعودية



على الرغم من الهدنة المُرحَّب بها التي كانت ترعاها الأمم المتحدة والتي امتدت من أبريل إلى أكتوبر، أُعيد تأهيل ولي العهد والحاكم الفعلي للسعودية محمد بن سلمان على نحو خطير على الساحة العالمية في عام 2022 وسمح له بقاء عدد من قادة العالم، بمن فيهم الرئيس الأمريكي جو بايدن، مع تحول الأولويات في ضوء حرب روسيا في أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة. وجعلت هذه التطورات الجهود المبذولة لضمان المساءلة أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وفي الوقت ذاته، واصلت السلطات السعودية في عام 2022 استراتيجية العلاقات العامة المكثفة المُتبعة سابقاً من خلال الاستثمار بشكل كبير في الفعاليات الرياضية والموسيقية الدولية، مما أدى إلى ظهور دعوات موجهة إلى المشاهير المشاركين ليدعموا حقوق الإنسان في المملكة.

### إعادة التأهيل الدبلوماسي لمحمد بن سلمان

تزامن تدهور حالة حقوق الإنسان المثير للقلق في السعودية في عام 2022 مع إعادة التأهيل الدبلوماسي لولي عهد السعودية وحاكمها الفعلي محمد بن سلمان. وقد كان ولي العهد منبؤاً على نطاق واسع على الساحة الدولية منذ مقتل كاتب العمود الصحفي في جريدة واشنطن بوست جمال خاشقجي بتخطيط من الدولة في عام 2018. وسرّعت أزمة الطاقة التي سببتها حرب روسيا على أوكرانيا الاتجاه المتزايد للتخلص من فضيحة خاشقجي والتفاضي عن مسؤولية بن سلمان، مع إصلاح السياسيين الغربيين العلاقات مع القيادة السعودية في محاولة للحصول على طاقة بديلة من الخليج.

وفي مارس، زار رئيس وزراء بريطانيا السابق بوريjs جونسون السعودية في أبرز زيارة لشخصية رفيعة المستوى من القادة الغربيين منذ جولة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في منطقة الخليج في ديسمبر 2021. ثم في 15 و 16 يوليو وبعد أشهر من المشاورات، [زُار](#) الرئيس الأمريكي جو بايدن السعودية



والتقى بولي العهد. [ودعت](#) منظمات غير حكومية الإدارة الأمريكية إلى اغتنام هذه المناسبة لإعطاء الأولوية للمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكن الزيارة ركزت بدل ذلك بوجهٍ خاصٍّ على إمدادات النفط العالمية. وكشفت هذه الزيارة الرئيسية التحول الكبير لبايدن بشأن السياسة السعودية، فقد تعهد عندما كان مرشحاً رئاسياً باتخاذ موقف أكثر حسماً نحو الرياض. وفي 28 يوليو، [زار](#) محمد بن سلمان باريس والتقى بالرئيس ماكرون في ثاني زيارةٍ له إلى بلدٍ غربيٍّ منذ مقتل خاشقجي عام 2018، عقب زيارةٍ إلى اليونان قبل بضعة أيام.

وبدل الحصول على تنازلات ملموسة بشأن حقوق الإنسان، يبدو أن تلك الزيارات التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى شجعت بصورة مباشرة قيادة المملكة على ارتكاب مزيدٍ من التجاوزات، وهو ما قد حذرت منه المنظمات غير الحكومية. وتزامنت زيارة جونسون مع إعدام 81 رجلاً يوم 12 مارس 2022 في أكبر عملية إعدام جماعي في تاريخ السعودية الحديث. وفي الوقت نفسه، أثناء زيارة بايدن تجرأ الدبلوماسي السعودي ووزير الخارجية السابق عادل الجبير على وصف المعارضين بكونهم "إرهابيين" في حوارٍ مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC). وسرعان ما أعقبت انتصارات ولي العهد الدبلوماسية في يوليو موجةً من الأحكام القضائية القاسية على نحو غير مسبوق بالسجن أصدرتها المحاكم السعودية في أغسطس.

## جهود المساءلة

في مواجهة إعادة التأهيل الخطرة تلك للحاكم الفعلي للمملكة، استمرت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني باتخاذ العديد من الإجراءات المهمة لتحقيق المساءلة على مقتل خاشقجي. وفي 28 يوليو، [قدّمت](#) منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN) ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح (OSJ) ومنظمة ترايل الدولية (TRIAL International) شكوى جنائية أثناء زيارة محمد بن سلمان فرنسا ودعت السلطات الفرنسية إلى فتح تحقيق في دور ولي العهد في قتل خاشقجي.

وفي دعوى قضائية أخرى رفعتها منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي وخطيبة خاشقجي خديجة جنكيز في الولايات المتحدة في عام 2020 بشأن دور بن سلمان في جريمة القتل، يبدو أن ولي العهد قد تمتع بحصانة سيادية من المتابعة القضائية في نهاية عام 2022. وأصبح ولي العهد رئيس الوزراء السعودي في 27 سبتمبر، وهو المنصب الذي يشغله عادةً الملك، في خطوةٍ اعتُبرت على نطاق واسع أنها محاولةً لحماية نفسه من المساءلة. ويبدو أنه نجح في ذلك، نظراً إلى تحول الموقف الأمريكي من اعتباره شخفاً منبوذاً في السابق إلى توصية إدارة بايدن في منتصف نوفمبر 2022 بأن يمنحه القضاء الأمريكي الحصانة في الدعوى القضائية لكونه "رئيس حكومة خلال فترة ولايته".

وما زالت العديد من الدعاوى القضائية أيضاً معلقة بخصوص برنامج التجسس بيفاسوس الذي طورته شركة البرمجيات الإسرائيلية (NSO Group) واستخدمته دول قمعية بما فيها السعودية لاختراق هواتف العديد من الأبرياء حول العالم. ورُفعت دعويين قضائيتين في المملكة المتحدة، فقد رفع القضية الأولى محامون من شركة المحاماة [Bindmans](#) نيابةً عن مؤسس القسط يحيى عسيري وشخصين آخرين ضد

شركة NSO Group والسعودية والإمارات. ورفعت القضية الأخرى شركة المحاماة [Leigh Day](#) نيابةً عن الناشط السعودي غانم الدوسري ضد السعودية، وقضت المحكمة العليا في المملكة المتحدة يوم 19 أغسطس 2022 بإمكانية المضي قدماً في الدعوى.

## الفسيل الرياضي

كُثِّفت السلطات السعودية في عام 2022 حملات العلاقات العامة على الصعيد العالمي باستمرارها في الاستثمار بقوة في قطاعي الرياضة والترفيه. وشمل ذلك في عام 2022 استضافة سباق رالي داكار السنوي و**كأس السوبر الإسباني** في يناير والجائزة الكبرى للفورمولا 1 في مارس، وسلسلة ليف جولف (LIV Golf) برعاية السعودية التي ستقام في يونيو، و**مباراة ملاكمة الوزن الثقيل** في أغسطس، وكأس الدرعية للتنس في ديسمبر.

واعتبرت المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان هذه الفعاليات فرصةً لدعوة المشاركين والمنظمين والداعمين للتحديث علانية عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، أثارت الذكرى السنوية الأولى لاستحواذ السعودية على نادي كرة القدم نيوكاسل يونايتد **دعوات** في أكتوبر لوضع مزيد من القواعد الصارمة على التملك في الدوري الإنجليزي الممتاز.

واختيرت في أكتوبر أيضًا على نحو مفاجئ منطقة غير مكتملة لموقع نيوم لتحتضن الألعاب الشتوية الآسيوية لعام 2029. ويُنظَّم عادةً هذا الحدث الرياضي المرموق كل أربع سنوات ولكنه توقّف منذ عام 2017 بسبب صعوباتٍ في إيجاد جهات مضيضة. والأهم من ذلك، تخطط السعودية لتقديم عرض بالشراكة مع مصر واليونان لاستضافة كأس العالم 2030 حسب ما صرح به وزير الرياضة أحمد بن عقيل الخطيب.

## 16. التوصيات



### التوصيات للمجتمع الدولي:

- العمل على ضمان فتح تحقيق حيادي وشامل ومستقل وفعال في جريمة قتل جمال خاشقجي يسمّى فيه كل المتورطين وصولاً إلى رأس هرم القيادة ومحاسبتهم في محاكمة عادلة وشفافة؛
- وقف فوري لبيع كل الأسلحة وتصدير تكنولوجيا الرقابة إلى السعودية؛
- احتساب وضع حقوق الإنسان في السعودية عند التعامل مع السلطات وتقييم آثار هذا التعامل على حقوق الإنسان؛
- تقديم وتأييد قرارات الأمم المتحدة لتأسيس آلية رقابية على وضع حقوق الإنسان في السعودية؛
- حث السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

## التوصيات للسلطات السعودية:

— ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهن الأساسية والمعتقلين الذين مازالوا محتجزين رغم انقضاء مدة محكوميتهم؛

— الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

— إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة نظام محاربة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام الجرائم المعلوماتية ونظام النشر والمطبوعات ونظام الجمعيات والمؤسسات وضمان امتثال هذه الأنظمة الكامل للمعايير الدولية؛

— ضمان امتثال الأنظمة الأربعة الجديدة التي أعلن عنها ولي العهد محمد بن سلمان في 8 فبراير 2021 لإصلاح المؤسسات القضائية، بما في ذلك نظام الأحوال الشخصية، مع المعايير الدولية،

— وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونية الأساسية وحقوق المحاكمة العادلة؛

— إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب؛

— وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب بتحقيقات سريعة وفعالة وشفافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

— إلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛

— الحد من تنفيذ حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغائه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة بغاية اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة وتحريم إعدام القاصرين؛

— وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمن حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانية والبضائع الضرورية؛

— وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

— تحسين الإدارة والإشراف على منشآت التوقيف وضمن تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل أماكن التوقيف؛

— إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛

— وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللاحقة على الخسائر؛

— العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



## 16. التسلسل الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية في عام 2022

يناير

اعتقال عثمان عبد العزيز  
إبلاغ المحتجزين حمد الله عبد الولي ونور محمد  
روزي، وهما من مسلمي الإيغور، بأنهما على  
وشك ترحيلهما قسريا إلى الصين

مطلع عام 2022

الحكم على المحامي والناشط متعب بن ظافر  
العمرى بالسجن لمدة سبع سنوات

3 فبراير

إخلاء سبيل الصحفي فهد السنيدي بعد عام  
تقريبًا من إتمام محكوميته المحددة في ثلاث  
سنوات وستة أشهر

2 فبراير

إخلاء سبيل داوود المرهون بعد قضاء  
محكوميته المحددة في 10 سنوات، واستمرار  
خضوعه لحظر السفر لمدة 10 سنوات

3 فبراير

إخلاء سبيل الناشط في مجال حقوق الإنسان  
فهد الفهد بعد حوالي عام من انقضاء مدة  
محكوميته المحددة في خمس سنوات،  
وخضوعه حاليًا لحظر السفر لمدة عشر سنوات

3 فبراير

الحكم على عبد الرحمن الدويش بالسجن لمدة  
ستين

2 مارس

إصدار المحكمة الجزائية في تبوك حكما جديدا  
بالإعدام على عبد الله الحويطي على خلفية  
جنايات ارتكبها عندما كان قاصرا، وتأييد محكمة  
الاستئناف ذلك الحكم يوم 13 يونيو

11 فبراير

إخلاء سبيل نعيمة المطرود بعد انقضاء  
محكوميتها المحددة في ست سنوات، واستمرار  
خضوعها لحظر السفر لمدة ست سنوات

11 مارس

إخلاء سبيل المدون رائف بدوي بعد قضاء  
محكوميته المحددة في عشر سنوات،  
واستمرار خضوعه لحظر السفر لمدة عشر  
سنوات

12 مارس

إعدام السلطات السعودية 81 رجلاً في أكبر  
عملية إعدام جماعي في العقود الأخيرة

31 مارس

اعتقال السيدة Abula Buheliqiemu رفقة  
ابنتها البالغة من العمر 13 سنة، وهما من  
مسلمي الإيغور، وإخبارهما بأنهما سترحلان

16 مارس

زيارة رئيس وزراء بريطانيا السابق بوريjs جونسون  
السعودية ولقاؤه بولي العهد محمد بن سلمان

مارس

إيقاف السلطات السعودية العلاج الهرموني  
لسرطان البروستات الذي يتلقاه السجين  
السياسي محمد صالح الخضري البالغ من  
العمر 85 عامًا

7 أبريل

إصدار محكمة تركية قرارًا بوقف محاكمة 26  
متهمًا في قضية مقتل الصحفي السعودي  
جمال خاشقجي وتحويل القضية إلى السعودية.

17-30 أبريل

خوض الناشط الحقوقي عيسى النخيفي إضرابًا  
عن الطعام في سجن الحائر احتجاجًا على تأخير  
إدارة السجن السماح له بالخروج لإتمام بعض  
المعاملات المصرفية الضرورية انتقامًا منه

7 أبريل

تأييد المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة  
بحق الشاين البحرينيين جعفر سلطان وصادق  
تامر

أبريل

إخلاء سبيل الكاتب محمد الخويلدي بعد  
ما يقارب ست سنوات من السجن، واستمرار  
خضوعه لحظر السفر

أبريل

اختفاء شيماء البقمي البالغة من العمر 24 عامًا  
والاشتباه في اعتقالها

15-19 مايو

خوض الناشط الحقوقي عيسى النخيفي  
إضرابًا آخر عن الطعام في سجن الحائر

15 مايو

اعتقال عبد الله الدريبي واختفاؤه قسرًا

23 مايو

خوض شادلي الحويطي إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة والحبس الانفرادي وإطعامه بالقوة بواسطة أنبوب في يونيو

26 مايو

ضرب رجل من زنزانية خاصة بسجناء يعانون من أمراض نفسية محمد القحطاني، بعد وضع إدارة السجن عمداً معتقلي الرأي فيها

منتصف عام 2022

تفليظ محكمة الاستئناف بالحكم بالسجن الصادر بحق الناشطة الحقوقية إسراء الغمغام من ثماني سنوات إلى 13 سنة

24 يونيو

إخلاء سبيل مرتجى قريريص بعد انقضاء مدة محكوميته المحددة في ثماني سنوات، واستمرار معاناته من حظر السفر لمدة ثماني سنوات أخرى

15-16 يوليو

زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن السعودية ولقاؤه ولي العهد محمد بن سلمان

23 يوليو

إخلاء سبيل الناشط الحقوقي والكاتب نذير الماجد بعد قضاء محكوميته المحددة في سبع سنوات، واستمرار خضوعه لحظر السفر لمدة سبع سنوات

28 يوليو

تقديم منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN) ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح (OSJ) ومنظمة ترايل الدولية (TRIAL International) شكوى جنائية ودعوتها السلطات الفرنسية إلى فتح تحقيق في دور محمد بن سلمان في قتل جمال خاشقجي

28 يوليو

زيارة ولي العهد محمد بن سلمان باريس ولقاؤه الرئيس إيمانويل ماكرون

يوليو

اعتقال مالك الدويش، ابن الداعية سليمان الدويش، وإطلاق سراحه في سبتمبر ثم إعادة اعتقاله بعد ذلك بمدة قليلة

9 أغسطس

صدور حكم على الناشطة والأكاديمية في مجال حقوق المرأة سلمى الشهاب بالسجن لمدة 34 عامًا متبوعةً بالمدة ذاتها من حظر السفر

21 أغسطس

الحكم على الطبيب المصري صبري شلبي بالسجن 20 عامًا

9 أغسطس

صدور حكم على نورة سعيد القحطاني بالسجن لمدة 45 عامًا متبوعةً بالمدة ذاتها من حظر السفر

### 23 أغسطس

إطلاق سراح الشاعر والفنان الفلسطيني أشرف فياض بعد مرور عام تقريبا على انقضاء مدة محكوميته المحددة في ثماني سنوات، ووجوده المستمر في السعودية

### 31 أغسطس

إظهار محتوى فيديو متداول على وسائل التواصل الاجتماعي اعتداء رجال أمن على عدد من الفتيات اليتيمات في دار التربية الاجتماعية، في خميس مشيط، في محافظة عسير

### أغسطس

الحكم على كل من عبد الإله راشد إبراهيم الحويطي وعبد الله دخیل الله الحويطي بالسجن 50 عامًا، متبوعة بالمدة ذاتها من حظر السفر

### أغسطس

إصدار حكم على الكاتب والمترجم والميرمج أسامة خالد بالسجن 32 عامًا مغلظة في مرحلة الاستئناف بعد صدور حكم ابتدائي بالسجن خمس سنوات

### سبتمبر

الحكم على الممرضة التونسية مهدية مرزوقي بالسجن 15 عامًا

### سبتمبر

الحكم على المدون داوود العلي بالسجن 25 عامًا

### 27 سبتمبر

تعيين محمد بن سلمان رئيسًا للوزراء في منصب يشغله عادةً الملك

### سبتمبر

خوض الناشط الحقوقي محمد الربيعة إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على استمرار اعتقاله رغم انقضاء مدة محكوميته

### أواخر شهر سبتمبر

الحكم على الناشط الحقوقي محمد الربيعة بالسجن 17 عامًا

### 2 أكتوبر

الحكم على ثلاثة أفراد من قبيلة الحويطات، وهم شادلي وإبراهيم وعطالله الحويطات، بالإعدام، وهو الحكم الذي أيدته لاحقًا محكمة الاستئناف

### 10 أكتوبر

الحكم على عشرة مواطنين مصريين يتمون إلى جمعيات مدنية نوبية في السعودية بالسجن لمدد تتراوح ما بين 10 و18 سنة

### 3 أكتوبر

الحكم على سعد إبراهيم الماضي الذي يحمل الجنسيين السعودية والأمريكية بالسجن لمدة 16 عامًا وثلاثة أشهر، تليها المدة ذاتها من حظر السفر

#### 14 أكتوبر

إتمام الناشط الحقوقي عيسى النخيفي محكوميته المحددة في ست سنوات وإخفاؤه قسريا بدل إطلاق سراحه

#### أكتوبر

منع السلطات المدافع الحقوقي المحتجز وليد أبو الخير من الحصول على الأدوية وزيارة المستشفى

#### 17 نوفمبر

توصية إدارة بايدن القضاء الأمريكي بمنح الحصانة السيادية لولي العهد محمد بن سلمان في دعوى مدنية بخصوص دوره في مقتل خاشقجي

#### نوفمبر

الحكم على عبد الله جيلان بالسجن لمدة 10 سنوات وحظر السفر للمدة نفسها.

#### 10-23 نوفمبر

إعدام السلطات 20 رجلاً على خلفية تهريب المخدرات أو الاتجار بها

#### 22 نوفمبر

إتمام الناشط الحقوقي محمد القحطاني محكوميته المحددة في عشر سنوات وإخفاؤه قسريا منذ 24 أكتوبر بدل إطلاق سراحه

#### 25 ديسمبر

إخلاء سبيل الصحفي والكاتب خالد العلقمي بعد أن أمضى أكثر من خمس سنوات في السجن





✉ Contact@ALQST.ORG ☎ 02073851311 🌐 ALQST.ORG 🐦 @ALQST\_ORG 📘 @ALQST.ORG

📍 Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

ISBN: 978-1-913205-08-9

ISBN ebook: 978-1-913205-09-6